الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف - المسيلة

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير **ميدان:** العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم اقتصادية **فرع:** علوم اقتصادية

رقم: ..... **تخصص**: اقتصاد نقدي وبنكي

عنوان الموضوع

دور السياسة المالية في علاج الأزمات المالية

- دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2017/2007-

مذكرة مقدمة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمـــي في العلوم الاقتصادية

من إعداد الطالبة:

- بن حوة خلود

تحت إشراف الدكتور:

- قدوري نور الدين

أعضاء لجنة المناقشة:

اللقب والاسم	الجامعة	الصفة
لعجال العمرية	جامعة المسيلة	رئيسا
قدوري نور الدين	جامعة المسيلة	مشرفا ومقررا
مغني ناصر	جامعة المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية: 2019/2018

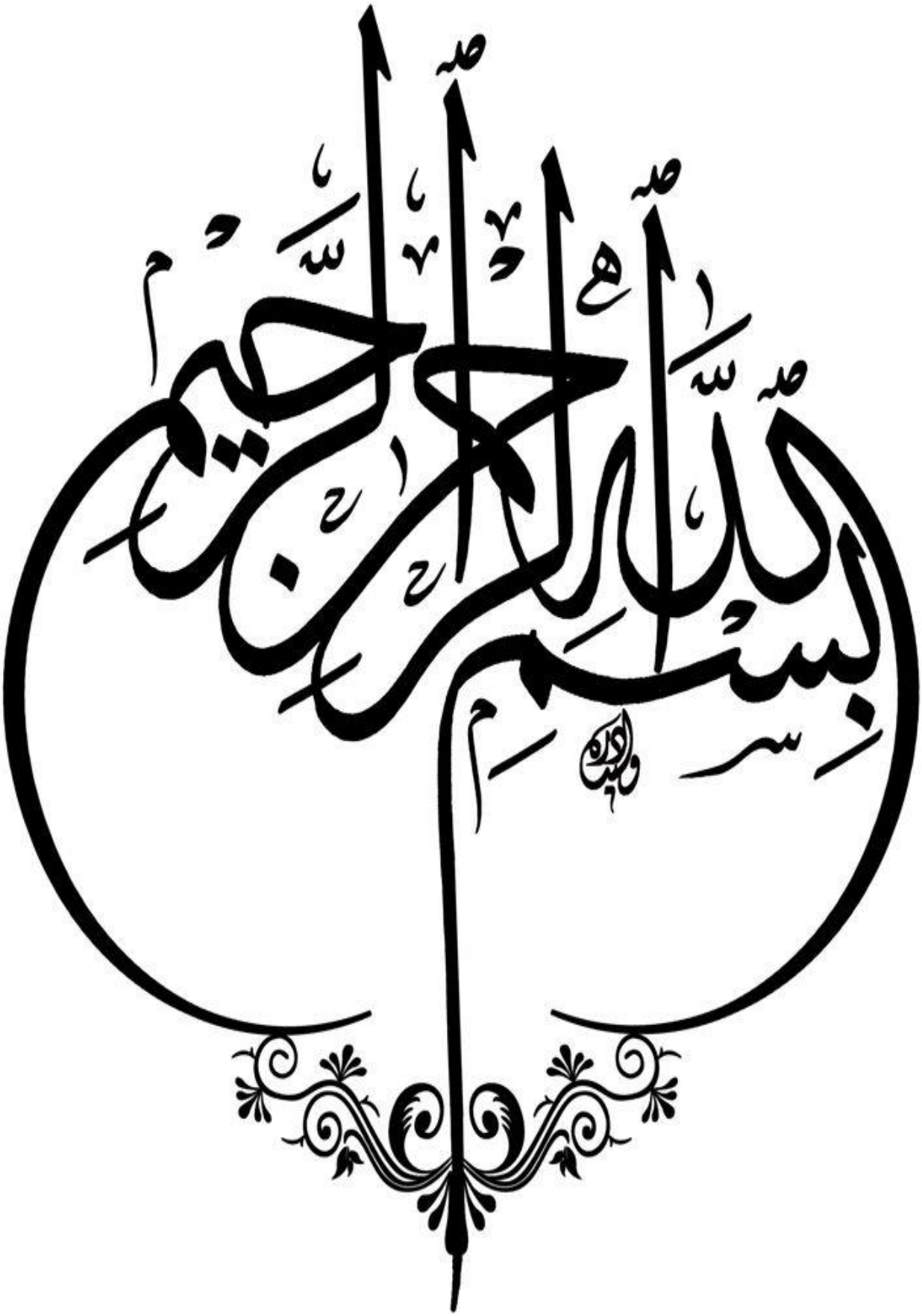
بسم الله الرحمن الرحيم

إهـــــــــــداء

إلهي لايطيب الليل إلا بشكرك....ولايطيب النهار إلا بطاعتك

اهدي جهدي المتواضع إلى ملاكي في الحياة إلى معنى الحب والحنان والتفاني

إلى بسمة الحياة وسر الوجود ومن كان دعائها سر نجاحي "أمي الحبيبة" حفظها الله

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار إلى من علمني العطاء بدون انتظار

إلى من أحمل اسمه بكل افتخار "والدي العزيز" حفظه الله ورعاه

إلى من أرى التفاؤل بعينيهم والسعادة في ضحكتهم

إخوتي: عبد الرؤوف، عادل، محمد

إلى من أنارحنايا المشاعر كمصباح لم ينطفئ على حياتي" زوجي "

الى عائلتي الثانية حبا واحتراما لهم

إلى صديقاتي وزملائي في الدراسة

بن حوة خلود

شكر وعرفان

أولا وقبل كل شيء أحمد الله و أشكره أن وفقني لإنجاز هذا العمل

و بعد أتقدم بالشكر الجزيل والتقدير الكبير والعرفان الجميل

إلى الأستاذ المشرف الدكتور "قدوري نور الدين"

على ما بذله من جهد في متابعة هذا العمل

وما قدمه من نصائح و توجيهات علمية كانت لي عونا في إنجاز هذا البحث

كما لايفوتني أن أشكر كل الذين شجعوني

وساعدوني من قريب أو بعيد

خاصة مكتبة "باب الجامعة"

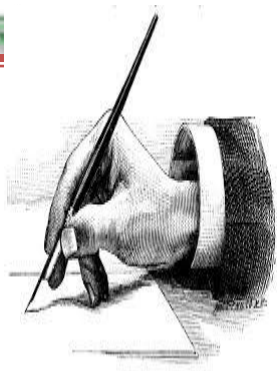

فهرسالمحتويات

فهرس المحتويات	الصفحة
إهداء	-
شكر وتقدير.....	-
فهرس المحتويات.....	II
قائمة الجداول.....	V

قائمة الأشكال.....	VII
مقدمة عامة.....	أ - و
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للسياسة المالية والأزمات المالية	
مدخل الفصل.....	06
المبحث الأول: ماهية السياسة المالية.....	07
المطلب الأول: تعريف السياسة المالية.....	07
المطلب الثاني: السياسة المالية في الفكر الاقتصادي.....	07
المطلب الثالث: السياسة المالية أدواتها وأهميتها	09
المبحث الثاني: ماهية الأزمات.....	12
المطلب الأول: الأزمات المالية في الفكر الاقتصادي.....	12
المطلب الثاني: تعريف الأزمات المالية و أسبابها.....	14
المطلب الثالث: الأزمات المالية أنواعها ومؤشراتها	15
المبحث الثالث: العلاقة بين السياسة المالية والأزمات المالية	18
المطلب الأول: أهداف السياسة المالية	18
المطلب الثاني: أثار الأزمات المالية	18
المطلب الثالث: طبيعة العلاقة بين السياسة المالية والأزمات المالية.....	19
ملخص الفصل	20
الفصل الثاني: دور السياسة المالية في الحد من الأزمات المالية في الجزائر خلال الفترة (2007_2017)	
مدخل الفصل	22
المبحث الأول: السياسة المالية المطبقة خلال الفترة 2005-2019	23
المطلب الأول: السياسة المالية المطبقة في الجزائر خلال الفترة 2005 - 2009.....	23
المطلب الثاني: السياسة المالية المطبقة خلال الفترة 2010-2014.....	25

المطلب الثالث: السياسة المالية المطبقة خلال الفترة 2015-2019.....	26
المبحث الثاني: تأثير الأزمات المالية على الاقتصاد الجزائري.....	28
المطلب الأول: طبيعة الاقتصاد الجزائري	28
المطلب الثاني: تأثير الأزمات المالية على أسعار البترول	29
المطلب الثالث: تأثير الأزمة المالية لسنة 2008 على وضعية الاقتصاد الجزائري.....	32
المبحث الثالث: الأزمة المالية في الجزائر خلال سنة 2014.....	37
المطلب الأول: أسباب انخفاض أسعار النفط سنة 2014.....	37
المطلب الثاني:المؤشرات الاقتصادية في ظل الأزمة المالية 2014-2017.....	38
المطلب الثالث: دور السياسة المالية في معالجة أهم الاختلالات الاقتصادية.....	43
ملخص الفصل	45
الخاتمة العامة	47
قائمة المراجع	50

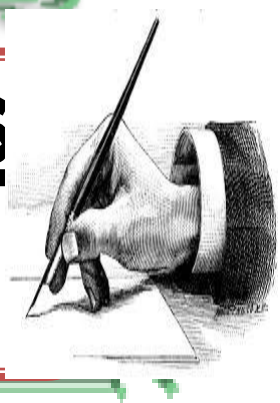

قائمة الـــــــــجداول

رقم الجدول	عنوان الجداول	الصفحة
1-2	تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2009/2005)	24
2-2	تخصيص أموال البرنامج التكميلي لدعم النمو في الجزائر خلال الفترة (2009-2005)	24
3-2	تطور النفقات في الجزائر العامة خلال الفترة (2014/2010)	26

4-2	تطور سعر البترول في الجزائر (2000-2009)	29
5-2	تطور إيرادات الجباية البترولية في الجزائر خلال الفترة (2000/2009).	31
6-2	تطور المديونية الخارجية للجزائر خلال الفترة (2000-2015).	34
7-2	تطور الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر 2007/2014	39
8-2	مكونات الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 2007/2014	40
9-2	تطور ميزان المدفوعات ومكوناته في الجزائر خلال الفترة (2007-2014)	41
10-2	تطور النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2007-2017)	42

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة

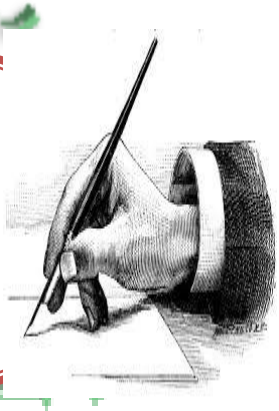

قائمة الأشكال

(1-2)	تطور أسعار البترول في الجزائر خلال الفترة (2000_2009)	30
(2-2)	تطور الجباية البترولية في الجزائر خلال الفترة(2000-2009)	31
(3-2)	تطور المديونية الخارجية للجزائر خلال الفترة (2000-2015)	34
(4-2)	مكونات الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (2007-2014)	40

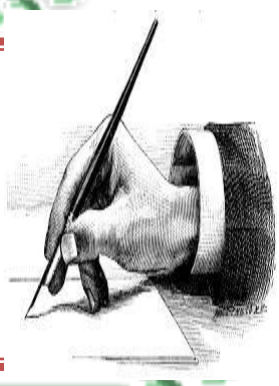

مقدمـــــــــة عامـــــــة

تمهيد

تعتبر السياسة المالية أداة مهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة, لما لها من تأثيرات في المجال الاقتصادي والاجتماعي, فيمكن استخدام الإنفاق العمومي والاستدانة العمومية والاقتطاعات الضريبية كوسائل لتحفيز أو لتثبيط الطلب الكلي, فضلا عن استخدامها في تشجيع الاستثمارات المباشرة وغير المباشرة, ودفع حركية الأسواق وتمويل الخزينة العمومية ...الخ, وتتجلى الحاجة أكثر ما تكون للسياسة المالية وقت الأزمات والاضطرابات .

وعلى إثر الأزمة الاقتصادية التي أصابت أمريكا وأوربا في ثلاثينات القرن المنصرم برز تيار يؤمن بضرورة رد الاعتبار للدولة في حدود ثوابت الليبرالية، ورغم الجدل فإن الأزمة العالمية 2008 رسخت الدور الفعال للسياسة المالية في سبيل إنعاش الاقتصاديات, واستعادة الاستقرار وضمان استمرارية عجلة التنمية.

الإشكالية:

تعتبر الجزائر كغيرها من الدول النفطية، والتي تعاني من أزمة هيكلية مرتبطة بأسعار البترول في الأسواق العالمية, باعتبارها دولة منتجة ومصدرة له وتستند على الإيرادات منه في تغطية النفقات العمومية. ففي ظل تراجع أسعار البترول وقيمة الدينار في مراحل الأزمة.

سنقوم بطرح التساؤل التالي:

- ماهو دور الذي تؤديه السياسة المالية في معالجة أثار الأزمات المالية ؟

وللإجابة على هذه الإشكالية يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي أهمية السياسة المالية ؟
- ما طبيعة العلاقة بين السياسة المالية والأزمات المالية ؟
- ما هي طبيعة السياسة المالية المطبقة خلال الفترة محل الدراسة في الجزائر؟

الفرضيات:

بغرض تقديم إجابات أولية على التساؤلات السابقة، ارتأينا اقتراح الفرضيات التي سنختبر مدى محتواها في بحثنا هذا، والتي هي على النحو التالي:

- **الفرضية الأولى:** تتمثل أهمية السياسة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي.
- **الفرضية الثانية:** طبيعة العلاقة بين السياسة المالية والأزمات المالية هي أن السياسة المالية تساعد في الحد من أثار الأزمات المالية .
- **الفرضية الثالثة:** طبيعة السياسة المالية المطبقة في الجزائر هي سياسة مالية توسعية .

أهمية الدراسة:

تبرز أهمية الموضوع في التعرف على كل السياسة المالية, والأزمات المالية , وطبيعة التأثير والتأثر بينهما, كما تتضح أهمية الدراسة في ما ستقدمه من نتائج مقترحات في إطار رفع كفاءة السياسة الاقتصادية بما يساهم في تطوير الاقتصاد الوطني .

أهداف الدراسة:

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق العناصر التالية:

- التعرف على كل من السياسة والأزمات المالية, المالية .
- تحديد نوع السياسة المالية المطبقة في الجزائر خلال فترة محل الدراسة .
- إبراز دور السياسة المالية في الحد من تأثير الأزمات المالية على الاقتصاد الجزائري.

حدود الدراسة:

إن الطبيعة التي يتميز بها الموضوع جعلت حدوده تعرف صنفين من الحدود:

- الحدود المكانية: تم إجراء هذه الدراسة على مستوى الاقتصاد الوطني الجزائري.
- الحدود الزمانية: تمتد حدود الدراسة خلال الفترة (2007-2017).

مبررات ودائع اختيار الدراسة:

يعود اختياري لهذه الدراسة لعدة أسباب، لعل اهمها:

- تميز الاقتصاد المحلي في الوقت الراهن بضعف الاستقرار.
-الوقوف على مشكلة ارتباط الاقتصاد الجزائري بهيكل تصديري وحيد يجعل من الاقتصاد الوطني رهينة للظروف الاقتصادية والسياسية التي تحدث في السوق العالمية.

صعوبات الدراسة:

- تشعب الموضوع وعلاقته بجميع متغيرات الاقتصاد الجزائري.
-تباين المعلومات من مصدر إلى أخر .

المنهج المستخدم في البحث:

نتيجة لطبيعة الموضوع محل الدراسة أستدعى الأمر الاعتماد على منهجين:

- المنهج الوصفي: والذي تم استعماله كثيرا في الفصل الأول في توصيف كل من السياسة المالية والأزمات المالية، المفهوم، الأدوات، الأنواع.
- المنهج التحليلي: من خلال التطرق إلى تحليل جداول تطور المؤشرات الاقتصادية محل الدراسة.

الدراسات السابقة:

توجد عدة دراسات تصب في صلب الموضع نذكر منها:

- يوب فايزة, أثر تغيرات أسعار النفط على سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري دراسة قياسية على الجزائر خلال الفترة 1970_2014, اطروحة لنيل شهادة الدكتوراه _غير منشورة_, كلية العلوم الاقتصادية, جامعة أبي بكر بلقايد-تلمسان-,الجزائر, 2018/2017.

هدف الباحث إلى:

- تفسير العلاقة بين أسعار النفط و سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري باختلاف التذبذبات الحاصلة في كلا المتغيرين, من خلال استعمال أدوات التحليل القياسي .

توصل الى:

-أن أسعار النفط تعتبر أول مصدر لتفسير التقلبات في سعر الصرف الحقيقي خلال فترة الدراسة.

_أن هناك أثر سلبي لصدمات أسعار النفط على سعر الصرف الحقيقي للدينار في الجزائر, عن طريق اختبار دوال الاستجابة الدفعية.

لبعل فطيمة, انعكاسات الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 على الصادرات النفطية للدول العربية, كلية العلوم الاقتصادية, أطروحة دكتوراه-غير منشورة-, كلية العلوم الاقتصادية, جامعة محمد خيضر, بسكرة, 2017/2016 .

هدف الباحث إلى:

-تتبع تطورات الازمة المالية العالمية لسنة 2008 والتعرف على انعكاساتها.

-التعرف على السوق النفطية والاطراف الفاعلة فيها وكيفية سيرها.

توصل إلى:

- من أهم أسباب الازمة المالية العالمية لسنة 2008 انخفاض مستوى الرقابة على المؤسسات المالية والمصرفية.

- تتميز أسعار النفط للخضوع الى عوامل غير اقتصادية وبمحاولة السيطرة والتحكم بها من طرف الدول المصدرة والمستوردة.

تقسيم الدراسة:

من أجل دراسة موضوع "دور السياسة المالية في الحد من الأزمات المالية في الجزائر خلال الفترة (2007-2017) قسمنا البحث إلى: مقدمة، فصلين، وخاتمة.

الفصل الأول بعنوان: الإطار النظري ولمفاهيمي للسياسة المالية و الأزمات المالية. وقسم بدوره إلى ثلاث مباحث ، المبحث الأول: ماهية السياسة المالية، أما المبحث الثاني: ماهية الأزمات المالية ,والمبحث الثالث العلاقة بين السياسة المالية والأزمات المالية .

الفصل الثاني: سنتطرق إلى دراسة حالة الجزائر، وقسمناه أيضا إلى ثلاث مباحث، المبحث الأول: السياسة المالية المطبقة خلال الفترة (2007-2017)، أما المبحث الثاني: تأثير الأزمة

المالية لسنة 2008 على وضعية الاقتصاد الجزائري .والمبحث الثالث :الأزمة المالية في الجزائر خلال (2014-2017).
وفي الأخير الخاتمة وقائمة المراجع.

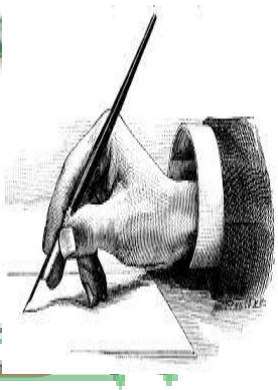

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي للسياسة المالية والأزمات المالية

مدخل الفصل:

تمتاز بيئة الأعمال بالتطور المستمر في مختلف العمليات المالية , الأمر الذي أضفى عليها مستويات مرتفعة من التحدي والتعقيد , وأن الانهيارات المالية المفاجئة وعدم الالتزام بمعايير المعتمدة , كان لها أثر مباشر في إحداث الأزمات المالية , وبغرض التعرف على مفهوم السياسة المالية , والأزمات المالية وأسباب وأثار هذه الأزمات, قسمنا هذا الفصل وفق الخطة التالية :

المبحث الأول: ماهية السياسة المالية .

المبحث الثاني: ماهية الأزمات المالية .

المبحث الثالث: العلاقة بين السياسة المالية والأزمات المالية.

المبحث الأول: ماهية السياسة المالية

تعتلي السياسة المالية مكانة هامة بين السياسات الاقتصادية الكلية لكونها تحقق الأهداف المتعددة التي يسعى إلى الاقتصاد الوطني معتمدة فيلك على أدواتها المتعددة التي تستطيع أن تكيفها حتى تؤثر في كافة الجوانب الاقتصادية للمجتمع.

المطلب الأول: تعريف السياسة المالية

للسياسة المالية عدة تعاريف حسب وجهات نظر المفكرين والاقتصاديين ندرج منها:

- التعريف اللغوي: "اشتق مصطلح السياسة المالية أساسها من الكلمة الفرنسية "FISC" وتعني بيت النقود أو الخزانة".[1]
- التعريف العلمي: "هي ذلك الجزء من سياسة الحكومة، الذي يتعلق بتحقيق إيرادات الدولة عن طريق الضرائب وغيرها من الوسائل، وذلك بتقرير مستوى ونمط إنفاق هذه الإيرادات".[2]

يرى الدكتور عبد المنعم فوزي السياسة المالية أنها: دراسة تحليلية للنشاط المالي للقطاع العامة وما يستتبع هذا النشاط من آثار بالنسبة لمختلف القطاعات الاقتصاد القومي وهي تتضمن تكييف كمي لحجم الإنفاق العام والإيرادات العامة بغية تحقيق الأهداف الاقتصادية النهوض بالاقتصاد القومي.[3]

وخلاصة القول إن السياسة المالية هي مجموعة الإجراءات والقواعد والتدابير التي تطبقها الحكومة لتحقيق مجموعة من الأهداف المسطرة خلال فترة زمنية معينة، فالسياسة المالية تجمع بين الأهداف، الأدوات، الزمن.

المطلب الثاني: السياسة المالية في الفكر الاقتصادي

يرتبط تطور السياسة المالية بتطور تدخل الدولة ودورها في الحياة الاقتصادية وانعكاس ذلك على أدوات سياستها المالية، ونبرز ذلك من خلال التطرق إلى المدارس التالية:

1. **السياسة المالية عند الطبيعيين:**

وتقوم فكرة القانون الطبيعي على أساس احترام فكرة الملكية، بجميع صورها المختلفة، كذلك يقوم هذا المذهب على احترام الحرية الاقتصادية ومنها حرية التجارة الداخلية والخارجية، لذا نادى الطبيعيون بعدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية إلا لأجل حماية الأمن وإنشاء الطرق وغيرها واعتبار الباعث الشخصي هو عامل المصلحة وهو الحافز للتقدم على أساس عدم تعارضه مع المصالح الأخرى، ومن هنا جاءت عبارتهم الشهيرة "دعه يعمل دعه يمر".[4]

2. **السياسة المالية عند الكلاسيك:**

قامت السياسة المالية الكلاسيكية على ثلاث مبادئ أساسية:

[1] هشام مصطفى الجمل، "دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية"، دراسة مقارنة بين النظام المالي الإسلامي، والنظام المالي المعاصر، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر، 2006، ص 6.

[2] إياد عبد الفتاح النسور، المفاهيم والنظم الاقتصادية الحديثة "التحليل الاقتصادي الجزئي والكلي"، درا صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015، ص 264.

[3] مصطفى يوسف كافي، مبادئ العلوم الاقتصادية، دار الحامد، الأردن، 2014، ص 338.

[4] هشام مصطفى الجمل، مرجع سبق ذكره، ص 52.

- مبدأ حيادية الضريبة؛
- مبدأ توازن الميزانية؛
- مبدأ حصر الإنفاق العام في أضيق حدوده.

إن المبادرة الفردية تؤدي إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي وتحقيق التوازن الاقتصادي العام وتدخل الدولة سوف يؤثر على هذه الآلية وعلى قدرة القطاع الخاص في صنع التوازن وبما أن الدولة تتدخل من خلال أدواتها المالية لذلك رأى الاقتصاديون الكلاسيك ضرورة حصر نشاط الدولة المالي في أضيق الحدود لكي لا تضطر عندها للاقتراض ولذلك فإن يجوز المبالغة في النفقات فتضطر الدولة عند عدم كفاية الإيرادات لفرض ضرائب جديدة أو الاقتراض من القطاع الخاص أو الاعتماد على الإصدار النقدي.

إن مفهوم التوازن لا يعني حسب وجهة نظر الكلاسيك تقييد الإنفاق ليصل إلى مستوى الإيراد وإنما يجب على الدولة القيام بالنفقات التي تتطلبها المصالح العامة وتحسين الخدمات الإنتاجية للمواطنين.

إضافة إلى ذلك فإن التوازن يعني تجنب العجز وأيضا تجنب الفائض، لأن وجود الفائض أو الوفر سوف يشجع الحكومة على الهدر والإنفاق، حيث يتعذر بعد ذلك تجنبه فينتقل الوفر إلى عجز، وتبدأ عملية زيادة الإيرادات فيتأثر القطاع الخاص من وراء هذه السياسة.[1]

3. السياسة المالية في المدرسة الكينزية:

نتيجة لأزمة الكساد العالمي العظيم التي حدثت في ثلاثينيات القرن الماضي (1929-1933) وما اقترن بها من زيادة معدلات البطالة وانخفاض في مستوى الناتج القومي ومعدل النمو به، واستمرار ذلك لفترة طويلة نسبيا –حوالي أربع سنوات- بدأ الاقتصاديون يشككون في تحقيق الافتراضات الكلاسيكية وتحقيق التوازن في الاقتصاد بصورة تلقائية عند مستوى التوظيف الكامل، هذا فضلا عن بداية ظهور النظرية الكينزية.

وقد أوضح كينز أن الاقتصاد القومي يتوازن عند أي مستوى للدخل، في النشاط الاقتصادي من خلال السياسة المالية الملائمة بهدف التأثير في مستوى النشاط الاقتصادي، وذلك لتحقيق هدفي التوظيف الكامل والاستقرار في الأسعار، فضلا عن تحقيق الأهداف الأخرى في المجتمع.

وقد قام الفكر الكينزي بالتركيز على جانب الطلب الكلي ومكوناته، ومن خلال السياسة المالية يتم التأثير على الطلب الكلي في الاتجاه المرغوب لتحقيق أهداف المجتمع.

[1] علي كنعان، الاقتصاد المالي، منشورات جامعة دمشق، سوريا، 2009، ص ص329-330.

وفقا لذلك فإن الفكر الكينزي يؤمن بعدم الحياد المالي، وبالتالي عدم الالتزام بتوازن الميزانية، حيث قد تعتمد الحكومة إلى إحداث عجز مقصود أو فائض مقصود بالميزانية تماشيا مع متطلبات السياسة المالية ووفقا لظروف النشاط الاقتصادي.[1]

المطلب الثالث: السياسة المالية أدواتها وأهميتها

للسياسة المالية أدوات تستخدمها لتحقيق أهدافها المسطرة ولا يكون للسياسة المالية أهمية إذا لم تستخدم هذه الأدوات بشكل الذي يتناسب مع وضعية الاقتصاد، وفي ما يلي نبرز أدوات السياسة المالية والأهمية التي تكتسيها:

1. **أدوات السياسة المالية:**

تشمل الموازنة العامة، والإنفاق العام، والإيرادات العامة ويمكن تقسيمها إلى نوعين هما:[2]

أولا: أدوات تلقائية

تعني تحقيق أهداف السياسة المالية بطريقة ذاتية (تلقائية)، وتشمل:

أ. نظام الضرائب التصاعدي: هي ضرائب تزيد نسبتها طرديا مع نسبة الدخل؛
ب. المدفوعات التحويلية: هي تحويلات من القطاع الحكومي للقطاع العائلي، وتساعد على إعادة توزيع الدخل بين أفراد المجتمع؛
ت. إعانات الإنتاج: هي عبارة عن دعم مالي مقدم من الحكومة للقطاع الإنتاجي.

كما يمكن إضافة أداة الدين العام التي هي الأموال التي تقترضها من المواطنين، حيث تدفع الدولة مقابل ذلك فوائد أعلى من سعر الفائدة السائدة.[3]

ثانيا: أدوات تعمدية (مقصودة)

تحتاج إلى تدخل دائم من الحكومة، من خلال:[4]

[1] السيد محمد أحمد السريتي، علي عبد الوهاب نجا، مبادئ الاقتصادي الكلي، مؤسسة رؤية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2010، ص ص 230-231.
[2] عبد القادر خليل، مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، 2014- ص 191.
[3] مصطفى يوسف كافي، مرجع سبق ذكره، ص 342.
[4] عبد القادر خليل، مرجع سبق ذكره، ص 191.

أ. برامج الأشغال اليدوية: قيام الحكومات بمشروعات تتعلق بالخدمات العامة (إنارة الطرق، صيانة الطرق، قنوات المياه...الخ)، وهو ما يؤدي إلى خلق فرص عمل ينجم عنها مكافحة الركود؛

ب. إنشاء مشروعات التوظيف العامة: تعتبر حلا مؤقتا من طرف الحكومة لمشكلة البطالة، في انتظار إيجاد حل اقتصادي لها؛

ت. تغيير معدلات الضرائب: يتم ذلك حسب حالتي الكساد والرواج.

2. **أهمية السياسة المالية:**

تكمن اهمية السياسة المالية في علاج المشاكل الاقتصادية من تركز أهمية السياسة المالية في النقاط التالية:[1]

أ. التخصيص الأمثل لموارد المجتمع: يمتلك المجتمع حجما معينا من الموارد المتنوعة، ذلك الحجم يستدعي توزيعه بكفاءة وتخصيصه على أوجه الإنتاج المختلفة للسلع والخدمات عن طريق الدور التوجيهي للدولة، وهناك مجموعة من الأدوات المالية تحدث آثار هامة في الاقتصاد الوطني، فجزء منها مرتبط بالنفقات والجزء الآخر مرتبط بإراداتها العامة.

ب. التوزيع العادل للثروة والدخول: إن التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية وتوجيهها نحو الأولويات يؤدي إلى إنتاج تشكيلة من السلع والخدمات، تهدف أدوات السياسة المالية إلى توزيعها توزيعا عادلا على الأفراد عن طريق مجموعة من الإجراءات المتعلقة بالتوزيع الأولي التوازني لتصحيح الاختلالات الناتجة عن استغلال الموارد المتاحة.

ت. تحقيق الاستقرار الاقتصادي: ويعتبر من أهم الأهداف التي تسعى إليها السياسة المالية هو تحقيق حد أدنى من الاستقرار في مستويات التشغيل والإنتاج، سياسة الحكومة المتعلقة بالإنفاق وجباية الأموال لها آثار هامة على مستوى التوظيف والإنتاج والأسعار في المجتمع، فأدوات السياسة المالية تزيل الآثار السلبية للانخفاض والارتفاع في إنفاق القطاع العائلي وقطاع الأعمال والقطاع الحكومي بصورة تؤدي إلى إحداث التعديلات الأساسية في الإنفاق الكلي للوصول إلى مستوى التوظيف المطلوب.

[1] صالح صالحي، المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي، دراسة للمفاهيم والأهداف والأولويات وتحليل للأركان والسياسات والمؤسسات، ط1، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2006، ص 499.

المبحث الثاني: ماهية الأزمات المالية

تتسم الأزمات المالية بالترابط والتتابع، حيث يجرنا الدخول إحدى هذه الأزمات إلى مواجهة غيرها من الأزمات الأخرى، وإذا نظرنا إلى الأزمات المالية التي مرت بها في العصر الحديث نجد أنها كثيرة ومتنوعة، ولم تكن تخلو أي دولة في العالم من التأثر بهذه الأزمات.

المطلب الأول: الأزمات المالية في الفكر الاقتصادي

يحاول العديد من المحللين والمنظرين الاقتصاديين لإيجاد تفسيرات للأزمات المالية، باعتبار أن الأزمات ليست بظاهرة جديدة فقد كانت ولا تزال العديد من النظريات التي تحاول دائما البحث في مسبباتها وتقديم تفسير لها.

1. التفسير الكلاسيكي للأزمات المالية:

لقد اهتم معظم الكلاسيك بتفسير أزمات الأفراد في الإنتاج، حيث يبين كل من آدم سميث، ودافيد ريكاردو، وتوماس مالتوس، أن الأزمات الاقتصادية لا يمكن حدوثها، كما جاء "باتيستساي" من خلال قانون المنافذ ليؤكد فكرة استحالة الأزمات، والذي يلخص في أن كل يخلق الطلب الخاص به، حيث يفترض هذا القانون أن النظام الرأسمالي مزود، في حالة الأداء الحر دون تدخل الدولة بآلية تخلق له التوازن التلقائي، وعموما يرجع الكلاسيك الأزمات ذات الطابع النقدي أو المالي إلى سببين أساسيين:

- **السبب الأول**: يتمثل في دوران الأوراق النقدية، محل العملة المعدنية، حيث أولى كل من سميث وريكاردو أهمية كبيرة لهذه الظاهرة، معتبرين أنه في الوقت الذي تكون فيه كمية الأوراق النقدية المتداولة غير متوافقة تماما مع كمية الذهب الموضوعة في احتياطات البنوك المصدرة للعملة، فإنها تتعرض للمخاطر؟
- **السبب الثاني**: يتمثل في تدخل الدولة في المجال النقدي، إذ يعتبر الكلاسيك عموما أن كل ما تقوم به الدولة يسيء إلى أداء القوانين الطبيعية للاقتصاد، وبالتالي فهي الفرص للخلل والأزمات، وأن يجب أن يقتصر دورها على الحالات التي تكون هي الوحيدة على التصرف فيها ولا يمكن للسوق فعل ذلك، كالدفاع عن الحدود أو توفير الأمن والعدالة وغيرها.[1]

2. الأزمة المالية عند كينز:

[1] نادية العقون، العولمة الاقتصادية والأزمات المالية، الوقاية والعلاج، دراسة الأزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، سنة 2013، ص ص 26-27.

لقد عارض كينز مفاهيم النظرية الكلاسيكية، وجاء كينز بنظريته في خضم أحداث الكساد الكبير والأزمة الاقتصادية العالمية التي عجز الكلاسيك لإيجاد حل لها، وترتكز نظرية كينز على أنه لا بد للدولة أن تتدخل في الاقتصاد من خلال السياسات المالية والنقدية للتحكم في الدورات الاقتصادية، فالدولة تستطيع تنشيط الاقتصاد وتنميته من خلال التحكم في الإنفاق الحكومي ومستوى الضرائب في المجتمع، تستطيع الدولة مثلا: أن تزيد في إنفاقها الحكومي وتخفض الضرائب أو بهما معا لتنشيط الاقتصاد، كما تستطيع الدول ةمن خلال السياسات النقدية الخاصة بالبنوك المركزية التحكم في مستوى عرض وطلب النقود في المجتمع وفق آليات معينة، واستمر النظام الرأسمالي في تبني نموذج كينز الاقتصادي منذ منتصب ثلاثينيات القرن الماضي وحتى نهاية عقد الستينيات.[1]

3. التفسير النقدي:

جاءت نظرية رالف هوتري الذي أكد فيها أن التغير في الائتمان المصرفي هو المسؤول أساس عن التغيرات الدورية في الإنفاق الكلي النقدي، وحسب هوتري فإن التوسع في المخزون السلعي، من جانب المؤسسات الأعمال يؤدي إلى بدء حركة توسيع تراكمية في الإنتاج والدخل والإنفاق وهي التي تزداد بزيادة الاقتراض عن النظام المصرفي، وعندما تجد البنوك أن الاحتياطات السائلة لديها توشك على الانتهاء، مما يضطرها إلى رفع أسعار الفائدة وتقييد حجم الائتمان وهذا من شأنه أن يرغم رجال الأعمال على الحد من الطلب على المخزون السلعي، ومن ثم تبدأ حلقة تراكمية من انخفاض الإنتاج والدخل والإنفاق، وهنا تستكمل الدورة مراحلها بالعودة ثانية إلى مرحلة الكساد.[2]

كما يمكن التمييز أيضا بين مدرستين كبيرتين لتفسير الأزمات المالية، الأولى تسمى مدرسة الأسواق التامة والتوقعات العقلانية، والتي ترتكز على مبدأ العقلانية، وتعتبر أن الأزمة المالية تنتج عن صدمات خارجية عشوائية، والثانية مدرسة عدم الاستقرار المالية، والتي ترى الأزمة المالية ما هي إلا نتاج آلية داخلية، وتؤكد على ظاهرة عدم الاستقرار المالي الذي تعتبر كعنصر مرتبط وذو صلة وطيدة مع سير الاقتصاد.

قد يوجد تفسير لمعظم الأزمات المالية في هذه النظرية أو تلك، فلكل أزمة متغيراتها وظروفها وبالتالي فإن إخضاعها لنظرية معينة يرتبط بتحقق ظروف مماثلة أو قريبة مع الإقرار

[1] إيمان محمود عبد اللطيف، الأزمات المالية العالمية الأسباب والآثار والمعالجات، أطروحة دكتوراه، قسم الاقتصاد العام، جامعة سانت كلمينتس العالمية، العراق، سنة 2011، ص ص 31-32.

[2] عدنان داود محمد العذاري، جواد كاظم البكري، اكتشاف الدورات الاقتصادية الأمريكية (للمدة من 1955-2004) باستخدام نموذج كالدور، ط1، دار جرير للنشر والتوزيع، 2010، ص ص43-44.

بأن التطورات المعاصرة في مختلف جوانب الحياة قد تجعل من شابه الظروف عملية ليست يسيرة.

المطلب الثاني: تعريف الأزمة المالية وأسبابها

توجد عدة تعاريف للأزمة المالية تختلف باختلاف طبيعة الأزمة وظروفها، كما تتغير الأسباب المؤدية لها على حسب نوع كل أزمة.

1. تعريف الأزمة المالية:

نذكر منها:

الأزمة المالية هي فترة زمنية تشهد اضطرابا حادا ومفاجئا في بعض التوازنات الاقتصادية يتبعه انهيار في عدد من المؤسسات المالية تمتد آثاره إلى القطاعات الأخرى.[1]

وتعرف أيضا بـ: "تلك التذبذبات التي تؤثر كليا أو جزئيا على مجمل المتغيرات المالية، حجم الإصدار، أسعار الأسهم، والسندات وكذلك اعتماد الدوافع المصرفي، ومعدل الصرف".[2]

و يمكن القول أن الأزمة المالية "هي تعبير عن حالة اضطراب في أسواق المالي بحيث تصبح أسواق المال غير قادرة على توجيه الأموال بكفاءة إلى أفضل الفرص الاستثمارية في ظل سوء الاختيار والمخاطر المعنوية السيئة، وقد تأتي الأزمة المالية في صورة أزمة أسواق المال أو أزمة مصرفية أو أزمة سعر صرف".[3]

2. أهم الأسباب العامة للأزمات المالية:

على مدارس سنوات طويلة، قامت دراسات متعددة برصد مجموعة من الأسباب التي تسببت في وقوع أزمات مالية كثيرة ومن أهم هذه الأسباب:[4]

- القيود غير كافية على عمليات الائتمان؛
- ضعف نظام الصرف؛
- ضعف نظم المحاسبة والإفصاح؛
- ضعف الأطر القانونية والتشريعية الخاصة بالقطاعات المالية والمصرفية؛

[1] السيد متولي عبد القادر، الأسواق المالية والنقدية في عالم متغير، ط1، دار الفكر، الأردن، 2010، ص 317.
[2] علي عبد الفتاح أبو شرار، الأزمة المالية الاقتصادية العالمية الراهنة، دار وائل للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2012، ص 30.
[3] يوسف أبو قارة، الأزمات المالية والاقتصادية بالتركيز على الأزمة المالية العالمية 2008، دار وائل للنشر، ط1، فلسطين، 2015، ص 38.
[4] نفس المرجع، ص ص43-45.

- ضعف الاستعداد للتعاطي مع التحرير المالي؛
- التوسيع الضخم في عمليات الائتمان؛
- الانهيار في أسعار الأصول المالية؛
- التقلبات الحادة على مستوى الاقتصاد الكلي.

المطلب الثالث: الأزمات المالية أنواعها ومؤشراتها

للأزمات المالية عدة أنواع على حسب المجال الذي وقعت فيه الأزمة كما لها مؤشرات تدل على حالة وقوع الأزمة.

1. أنواع الأزمات المالية:

للأزمات المالية عدة أنواع يمكن عرضها كالتالي:[1]

- **الأزمة المصرفية**: تحدث هذه الأزمة المصرفية عندما تواجه البنوك التجارية زيادة كبيرة ومفاجئة في طلبات سحب الودائع، ولما كانت البنوك التجارية تقوم بتشغيل معظم ودائعها، وتحتفظ بنسبة قليلة من هذه الودائع، ولما كانت البنوك التجارية تقوم بتشغيل معظم ودائعها، وتحتفظ بنسبة قليلة من هذه الودائع لمواجهة طلبات السحب اليومية العادية فإنها لن تستطيع تلبية طلبات سحب المودعين إذا تخطت هذه النسبة، وبالتالي تحدث أزمة سيولة لدى البنك، وإذا امتدت هذه الأزمة إلى كافة البنوك، فتسمى هنا بالأزمة المصرفية الشاملة.
- **أزمات العملة**: يطلق عليها أزمة ميزان المدفوعات، أو أزمة النقد الأجنبي، هنا مدرستين في تفسير أسباب نشوب أزمات سعر الصرف، الأولى مدرسة الجيل الأول، وهي نتيجة لارتفاع في عجز الميزانية من قبل خلق النقود، وينتج عنه ارتفاع في القيمة الحقيقية لسعر الصرف وتدهور في ميزان المدفوعات حيث لا يمكن أن يستمر بدون تخفيض شديد في قيمة العملة.

  وأما مدرسة الجيل الثاني يمكن للأزمة أن تنشب حتى في حالة اتساق بين أساسيات الاقتصاد الكلي وسعر الصرف، وهنا يدخل دور التوقع في حصول الأزمات، ففي هذه الحالة نجد أن أزمات الصرف ليست متوقعة بالكامل، حيث يمكن أن تنشب نتيجة للإشاعات، حيث أن المستثمرين لا يملكون معلومات كافية عن الاقتصاد، وبالتالي يكونون أكثر تأثر بالشائعات وبالأزمات التي تقع في أقطار أخرى.
- أزمة الديون: تحدث هذه الأزمة عندما تكون الدولة عاجزة عن خدمة أعباء ديونها من فوائد وأقساط، بغض النظر إذا كان الدين عاما أو خاصا، وتؤدي إلى التوقف المفاجئ

[1] هيثم يوسف محمد عويضة، الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها الإقليمية، حالة دراسة دبي واليونان، (2009-2010)، دار وائل للنشر، ط1، عمان، الأردن، 2015، ص ص37-40.

للتدفقات الرأسمالية الداخلة، وهذا يؤثر سلبا على كافة مناحي الحياة الاقتصادية، ويولد العديد من المشكلات الاقتصادية.

- أزمة أسواق المال (حالة الفقاعة): يحدث هذا النوع من الأزمات في أسواق المال بسبب ما يعرف اقتصاديا بظاهرة الفقاعة، أي عندما ترتفع أسعار الأصول بحيث تتجاوز قيمتها العادلة، على نحو ارتفاع غير مبرر، وهو ما يحدث عندما يكون الهدف من شراء الأصل هو المضاربة على سعره، وليس الشراء من أجل الاستثمار لتوليد الدخل، وهنا يصبح انهيار أسعار هذه الأصول مسألة وقت فقط، حيث يكون هناك اتجاه قويا لبيع تلك الأصول، تبدأ أسعارها في الهبوط ومن ثم تبدأ حالات الذعر في الظهور، فتنهار الأسعار، ويمتد هذا الأثر نحو أسعار الأصول الأخرى في ذات القطاع، أو في قطاعات أخرى.

2. مؤشرات الأزمة المالية:

تتوفر العديد من المتغيرات والمؤشرات الدالة على قرب وقوع الأزمات منها ما هو مرتبط بالسياسات الاقتصادية ومنها ما هو مرتبط بالخصائص الهيكلية للأسواق المالية.

أ. **المؤشرات المتصلة بالسياسات الاقتصادية الكلية:**[1]

- انخفاض قيمة الاحتياطي النقدي من العملات.
- الارتفاع في معدلات البطالة وارتفاع معدلات الفائدة على الودائع والقروض المحلية.
- ارتفاع الرقم القياسي للعجز في الحسابات الجارية إلى إجمالي الناتج المحلي الإجمالي.
- ارتفاع معدل التضخم، ومعدلات الأسعار والأرباح، وانخفاض معدلات النمو الاقتصادي.
- ارتفاع نسبة القروض غير المنتجة إلى إجمالي القروض.
- تراجع التدفقات النقدية الواردة، تزايد التدفقات النقدية العكسية، وتزايد عجز الموازين الخراجية.

ب. **المؤشرات المتعلقة بالخصائص الهيكلية:**[2]

- سيطرة الأصول المالية عالية المخاطر على أسواق القرض.
- تسرب الضعف إلى جهاز الإداري المكلف بالإشراف على أسواق المال وقطاعات البنوك.
- غياب الشفافية والإفصاح اللتان يستلزمان التطبيق السليم لمعايير المحاسبة أو الدولية.
- ارتفاع حجم الديون قصيرة الأجل، وسهولة دخولها وخروجها من الدولة، مما يؤثر سلبا على ملاءة المؤسسات المالية، وبالتالي أسواق المالي وقطاعات البنوك بصورتها الحقيقية.

[1] عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي، العولمة المالية وإمكانات التحكم، عدوى الأزمات المالية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2003، ص 39.

[2] عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي، مرجع سبق ذكره، ص 39.

- سيطرة بعض المؤسسات على سوق الأسهم مما يسهل عليها عملية التحكم فيه، والرقابة على دخول السوق والخروج منه، فضلا عن انخفاض الاكتتاب فيه.

المبحث الثالث: العلاقة بين السياسة المالية والأزمات المالية

تسعى السياسة المالية لتحقيق مجموعة من الأهداف من خلال أدواتها المختلفة مما ينشط حالة الاقتصاد المحلي، ولكن في حالة وجود أزمة مالية على مستوى الاقتصاد ستواجه مشكلة، في الوصول للأهداف المسطرة، مما تضطر الدولة لاتخاذ مجموعة من الإجراءات اللازمة لتخطي هذه العوائق.

المطلب الأول: أهداف السياسة المالية

تهدف السياسة المالية في الفكر المعاصر لتحقيق أهداف متعددة، وأهمها:[1]

أ. **التوازن المالي:** تعني بذلك استخدام موارد الدولة، بشكل يراعي فيه ثلاث جوانب

- الأولى: أن النظام الضريبي يلائم حاجات الخزانة العامة من حيث المرونة والوفرة؛

[1] عبدالقادر خليل، مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي، الجزء الثاني، ط1، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2014، ص ص 189-190.

- الثانية: يتعلق بالممول، من عدالة توزيع الدخل ومواعيد الجباية، وملائمتها من حيث النسب المحددة؛
- الثالث: يخص استخدام القروض العامة لأغراض إنتاجية.

ب. **التوازن الاقتصادي:** الوصول إلى حجم إنتاج أمثل بضمان التدخل الملائم للاستثمار الخاص والعام، قصد الحصول على أكبر الأرباح أي استغلال الحكومة لإمكانيات المجتمع على أحسن وجه لتحقيق إنتاج أمثل، ويؤدي التوازن الاقتصادي إلى إحداث تنمية اقتصادية؛

ج. **التوازن الاجتماعي:** يعني تحقيق الرفاهية للأفراد المجتمع في حدود إمكانية الموارد وفي إطار العدالة الاجتماعية، أي ضرورة أن يتجسد دخل الحكومة بضمان التوزيع عادل للدول.

د. **التوازن العام:** يحدث هذا التوازن بين مجموع الإنفاق الوطني وبين مجموع الناتج الوطني بالأسعار الثابتة ضمن مستوى يسمح بتشغيل جميع عناصر الإنتاج المتاحة.

المطلب الثاني: آثار الأزمات المالية

تترتب على الأزمات المالية من الانهيارات ويمكن حصر نتاجها فيما يلي:[1]

- ضياع مدخرات المودعين وثرواتهم وضعف الثقة في النظام المصرفي باعتباره وسيطا بين المدخرين والمستثمرين؛
- توقف الكثير من المشاريع التي تعتمد في تمويلها على المصارف المتعثرة؛
- تباطؤ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وانخفاض قيمة الأصول مما يدخل النظام الاقتصادي في معضلة خصوصا عندما تستخدم هذه الأصول كضمان للقروض المصرفية؛
- عدم ثقة المستثمرين الأجانب في الاقتصاد الوطني، إذا كانت لديهم استثمارات مباشرة أو غير مباشرة في محافظ الأوراق المالية فإنهم سيسرعون في سحب هذه الاستثمارات إلى خارج الدولة مما يشكل ضغطا على أرصدة العملات الأجنبية وبالتالي يؤدي إلى تدهور أو انهيار قيمة العملة الوطنية؛
- تضاءل الثقة بالأنظمة الاقتصادية خاصة المالية منها والسياسة القائمة؛
- انخفاض في الإنفاق العام والخاص وزيادة عجز الحساب وتفاقم في المديونية للخارج؛
- تدهور في مؤشرات البورصات العالمية، وانخفاض في أسعار الأسهم وخاصة الشركات متعددة الجنسيات؛
- حدوث انخفاض في الدخل الوطني وانكماش في التجارة الخارجية للدول المعنية بالأزمة.

المطلب الثالث: طبيعة العلاقة بين السياسة المالية والأزمات المالية

[1] كمال رزيق، عبد السلام عقون، سياسات إدارة الأزمات المالية العالمية، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2011، ص 17.

تستخدم السلطات المختصة (في أي دولة) السياسات المالية والنقدية لإيجاد وتوفير البيئة الاقتصادية المستقرة من خلال تحقيق معدلات نمو اقتصادي مناسبة ومعقولة تتلاءم مع القدرات الإنتاجية المتاحة، مع تحقيق السيطرة على معدلات البطالة في نفس الوقت، وتركز السياسات المالية والنقدية على تحقيق وتقليل الآثار السلبية التي تنجم عن تقلبات وتذبذبات الدورة الاقتصادية، وقد تستخدم السلطات المختصة سياسات توسعية أو سياسات انكماشية للتعاطي مع تقلبات الدورة الاقتصادية، حيث يتم استخدام السياسات التوسعية لزيادة معدلات النمو وحفز النشاط الاقتصادي عندما يكون مستوى الناتج أقل من مستوى الناتج الذي يمكن تحقيقه من خلال التشغيل الكامل لجميع عوامل الإنتاج (المستوى التقديري المطلوب تحقيقه)، من جانب آخر تلجأ السلطات المعنية إلى استخدام السياسات الانكماشية عندما يكون الطلب الكلي مرتفعا إلى مستوى ينذر بضغوط تضخمية تضر بالنمو الاقتصادي.

وتهتم السلطات المعنية برسم السياسات المالية والنقدية: بحيث تكون ذات تأثيرات وتوجهات في الأمد القصير وذات تأثيرات وتوجهات في الأمد الطويل، حيث أن التقلبات الاقتصادية تحتاج إلى سياسات وإجراءات ذات تأثيرات سريعة ومباشرة (ضمن الأجل القصير) كما أن هناك سياسات أخرى خصوصا ضمن السياسات المالية ذات أهداف طويلة الأمد مثل زيادة وتعزيز القدرات الإنتاجية بالتركيز على تطوير وتحسين الموارد البشرية والموارد المالية والموارد المادية.[1]

[1] يوسف أبو قارة، مرجع سبق ذكره، ص ص 51—52.

ملخص الفصل:

السياسة المالية تتمثل في مجموعة القواعد والأساليب والوسائل والاجراءات والتدابير التي تتخذها الدولة, لإدارة النشاط المالي لها بأكبر كفاءة ممكنة لتحقيق مجموعة من الأهداف السياسية والاقتصادية والاجتماعية, خلال الفترة زمنية معينة, والتي تهدف إلى تحقيق المستويات المرغوبة والمناسبة من الأسعار والاستهلاك وتوظيف الموارد الإنتاجية وعدالة توزيع الدخل.

الأزمات المالية بمختلف مفاهيمها وتعاريفها, هي ظاهرة مثيرة للقلق وهي مشكلة مالية لاينتج عنها فقط مشاكل اقتصادية بل عدد من المشاكل تتزايد وتتكاثر حجما حسب نوعية الاقتصاد الذي أصابتهاالأزمة, ورغم تعدد الأسباب التي تؤدي إلى نشوب الأزماتإلاأن هناك قاسما مشتركا بين العديد من الأزمات المالية والمتمثل في توسيع المنح الائتمانية والتدفقات الكبيرة لرؤوسالأموال وانهيار الأسعارفي السوق العالمية .

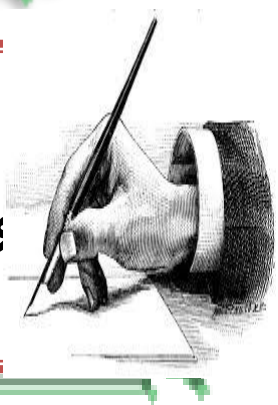

الفصل الثاني:

ور السياسة المالية في علاج الأزمات المالية

في الجزائر خلال الفترة 2007-2017

مدخل الفصل:

تمثل السياسة المالية أهم قناة تضخ بواسطتها عائدات تصدير البترول في الاقتصاد المحلي، ومن جانب آخر يرتبط تحليل السياسة المالية بجانب عائدات البترول الضخمة، فالارتفاع الكبير لهذه العائدات أثناء انتعاش قطاع الموارد وارتفاع أسعارها في الأسواق العالمية يؤدي إلىالكفاءة الائتمانية للبلدان البترولية ويزيد من إمكانية حصولها على قروض أجنبية بسهولة كبيرة، فتؤدي

سهولة الإنفاق العام وزيادة ضغوط مطالب الجمهور إلى زيادة في اتجاهات الاتفاق العام، وفي هذه الحالة سوف يترتب على ارتفاع عائدات البترول عجز في ميزان المدفوعات، والذي يتم تمويله باللجوء إلى الاقتراض الخارجي مقابل عائدات البترول المستقبلية كضمان، وإذا ما انخفضت هذه العائدات في المستقبل أو بقيت ثابتة بدلا من ارتفاعها المتوقع فانه مع مرور الوقت سوف يزداد الفارق بين عائدات الحكومة ونفقاتها، الأمر الذي قد يدخل البلد في مشكلة المديونية وعدم القدرة على السداد في حالة التراجع الكبير لأسعار الموارد.

ولمحاولة لتحليل السياسة المالية المتبعة في الجزائر خلال الفترة (2007-2017) ودورها في الحد من ظهور الأزماتوإجراءات التعامل مع تراجع أسعار الموارد الولية قسمنا هذا الفصل وفق المباحث التالية:

- **المبحث الأول: السياسة المالية المطبقة في الجزائر خلال الفترة (2007-2017).**
- **المبحث الثاني: تأثير الأزمة المالية العالمية لسنة 2008على الاقتصاد الجزائري.**
- **المبحث الثالث: الأزمة المالية في الجزائر خلال الفترة (2014-2017).**

المبحث الأول: طبيعة السياسة المالية المطبقة في الجزائر خلال الفترة (2007-2017)

عملت الجزائر على وضع برامج تنموية تساعد على تدارك التأخر المسجل على مدار عشر سنوات الأخيرة من القرن السابق، والى تخفيف تكلفة الإصلاحات المنجزة والمساهمة في إعطاء دفع جديد، وتتمثل هذه البرامج في:

- برنامج دعم الاقتصاد واستدامة النتائج المحققة على مستوى التوازنات الكلية الإنعاش الاقتصادي (20001-2004)
- البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009)
- برنامج التنمية الخماسي (2010-2014)

المطلب الأول: السياسة المالية المطبقة خلال الفترة (2005-2009)

تزامنت هذه الفترة من الدراسة بتطبيق السياسة المالية لبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009) وكذا برنامجي "الجنوب" و"الهضاب العليا"، بتمويل من الميزانية بقيمة 200 مليار دولار أمريكي، نصت أساسا لإعادة التوازن الإقليمي من خلال تطور شبكة الطرق والسكك الحديدية للمواطنين فيما يتعلق بالسكن والحصول على الرعاية الطبية والتكفل بالاحتجاجات المتزايدة في مجال التربية والتعليم العالي والتكوين، وكذا تطوير الخدمات العامة وتحديثها،[1] ولقد خصص لها مبلغ 4202.7 مليار دج، موزعة كما هو موضحةفي الجدوليناالتاليين:

الجدول رقم (1-2):تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2009/2005)

[1]الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية, تقرير حول تنفيذ برنامج العمل الوطني في مجال الحكامة في الجزائر، 2008، ص138.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر حول التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر,

السنوات	النفقات العامة	الإيرادات العامة	رصيد الميزانية العامة	رصيد الميزانية العامة/ الناتج المحلي الإجمالي
2005	2052,00	3082,8	1030,8	13,63
2006	2453,00	3639,9	1186,9	13,96
2007	3108,5	3687,8	579,3	6,19
2008	4191,0	5111.5	920	9,05
2009	4226,3	3676.0	-570,3	-5,72

تقارير 2009/2006

يلاحظ من الجدول (1-2) أن النفقات العامة للحكومة تتطور بشكل متزايد خلال السنوات من 2005الى 2008, وهذا راجع في المقابل إلى الارتفاع الذي شهدتهالإيرادات العامة التي تشكل المصدر الأساسيللإنفاق, أماخلال سنة 2009 فقد عرفت الإيرادات العامة تراجعا كبيرا، حيث بلغت 3676.00 مليار دينار، وهذا اثر بدوره على مستوى النفقات العامة الذي انخفضت وتيرته خلال هذه السنة، كما اثر هذا الانخفاض الحاد في الإيرادات العامة على رصيد الميزانية العامة حيث سجلت عجز بقيمةَ(-570.3),بعد سلسلة من الفوائض وتفسر هذه الانخفاضات في الإيرادات العامة إلى التراجع الكبير الذي عرفته أسعار المحروقات جراء الأزمة المالية العالمية سنة 2008.

الجدول رقم (2-2): تخصيص أموال البرنامج التكميلي لدعم النمو في الجزائر خلال الفترة (2005-2009).

القطاعات	مليار(دج)	نسبة مئوية (%)
برنامج تحسين ظروف معيشة السكان	1908.5	45
برنامج تطوير المنشآت الأساسية	1703.1	40.5
برنامج التنمية الاقتصادية	337.2	8
تطوير الخدمة العمومية وتحديثها	203.9	4.8
برنامج تطوير التكنولوجيا الجديدة للاتصال	50	1.2
المجموع الخماسي 2005-2009	4202.7	100

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقارير البرنامج التكميلي لدعم النمو للفترة 2005-2009 .

يلاحظ من الجدول(2-2) أن النصيب الأكبر من البرنامج موجه لتحسين ظروف معيشة السكان، وتأتي بعدها برنامج تطوير المنشآت الأساسية نسبة 40%، التي تعتبر القاعدة الأساسية

لأي اقتصاد مثل: (إقطاع النقل، قطاع الأشغال العمومية،...الخ)، أما بقية الأموال المنفقة تأتي تحت إطار دعم التنمية الاقتصادية.

المطلب الثاني: السياسة المالية المطبقة خلال الفترة (2010-2014)

طبق خلال هذه الفترة تمْبرنامج التنمية الخماسي (2010-2014)، يستلزم برنامج الاستثمارات العمومية الذي وضع للفترة الممتدة ما بين (2010-2014) من الإنفاقات 21.2141 مليار دج (أو ما يعادل 286 مليار دولار) وهو يشمل شقين اثنين هما:

- استكمال المشاريع الكبرى الجاري انجازها على الخصوص في قطاعات السكة الجديدة والطرق والمياه بمبلغ 9.700 مليار دج ما يعادل 130 مليار دولار.
- إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11.534 مليار دج (أي ما يعادل حوالي 156 مليار دولار) يخصص برنامج 2010-2014 أكثر من 40% من موارده لتحسين التنمية البشرية وذلك على الخصوص من خلال: تحسين التعليم في مختلف أطواره (الابتدائي- المتوسط والثانوي والجامعي والتكوين المهني) والتكفل الطبي وتحسين ظروف السكن والتزويد بالمياه والموارد الطاقوية.[1]

تشجيع إنشاء مناصب الشغل، مرافقة الإدماج المهني لخريجي الجامعات ومراكز التكوين المهني، ودعم وإنشاء المؤسسات المصغرة وتمويل آليات إنشاء مناصب انتظار التشغيل، وعلى صعيد آخر تطوير اقتصاد المعرفة من خلال دعم البحث العلمي وتعميم التعليم واستعمال وسيلة الإعلام الآلي داخل المنظومة الوطنية للتعليم وفق المرافق العمومية,[2]والجدول التالي يوضح النفقات العامة في الجزائر:

الجدول رقم (3-2):تطور النفقات في الجزائر العامة خلال الفترة (2014/2010)

الوحدة:(مليار دينار)

السنوات	النفقات العامة	الإيرادات العامة	رصيد الميزانية العامة	رصيد الميزانية العامة/ الناتج المحلي

[1] المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية، الاقتصاد والسياسة، تقرير حول سياسة الجزائر تجاه تدهور أسعار النفط وتداعياته على مستقبل البلاد "البدائل المطروحة"،الدوحة، 29 يناير 2017.
[2]-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، بيان اجتماع مجلس الوزراء المعتمدة في 24 ماي 2010، ص7.

				الإجمالي
2010	4466,9	4392,9	-74	-0,62
2011	5853.6	5790,1	- 63.6	0,40
2012	7058,1	6339,3	-718,2	-4,43
2013	6092.1	5940,9	-152,1	-0,40
2014	6980,2	5719,0	-1261,2	-7,33

المصدر:من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقارير السنوية للبنك المركزي حول التطورات الاقتصادية والاجتماعية,السنوات: 2009-2010-2013-2014.

يلاحظ من الجدول رقم (3-2)أن رصيد الميزانية خلال الفترة من 2010-2014 سالب بشكل متباين، حيث بلغ (-71.82) سنة 2012، واكبر انخفاض له كان سنة 2014 حيث بلغ (-1261.2), ويفسر هذا العجز الذي سجل من سنة 2010 -2014 إلىارتفاع كل من النفقات العمومية وانخفاض إيرادات الميزانية العمومية .

المطلب الثالث: السياسة المالية المطبقة خلال الفترة (2015-2019)

تعتبر هذه الفترة تكملة لبرامج التنموية التي انطلقت عام 2001، وسمي "بدعم البرامج التنموية".وخلال مجلس الوزراء الذي عقد لاستكمال مشروع البرنامج الخماسي للاستثمارات العمومية 2015-2019، والذي حددت مسودته المالية في حدود 21.000 مليار دج قصد عرضه على مجلس الوزراء قبل نهاية السنة، جسما أوضح بيان مجلس الوزراء.

وأُكد حينها إن إعداد هذا البرنامج يجيب أن يدمج خلال تحضيره المشاورات الوطنية والمحلية اللازمة واستخلاص الدروس من تجارب الماضي وتحسين تأثيره على التنمية المحلية والتنمية البشرية وأيضا على تنمية اقتصاد منتج وتنافسي في جميع القطاعات، وعلى الرغم من النقائص التي لوحظت في انجاز مشاريع المنشآت القاعدية العمومية مثل التكاليف الباهظةوالتأخيرات المسجلة في تسليمها فقد مكنت المخططات الثلاثة التي انطلقت سنة 2001 من تحقيق نمو اقتصادي أفضل وبالتالي من دفع التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلد، ومكن هذا الحجم الكبير للاستثمارات من تعزيز المنشآت القاعدية الضرورية للتنمية الاقتصادية، وقد تم تسجيل تقدم ملحوظ في انجاز شبكة الطرقات وتحديث الموانئ وكذا توسيع وتحديث السكك الحديدية، وسيتم انجاز المخطط الجديد 2015-2019 في إطار معطيات جيدة احتياطات صرف مقدرة بحوالي 200 مليار دولار وأصول صندوق تنظيم المداخل مقدرة بأزيد من 5600 مليار دج ومديونية خارجية منعدمة تقريبا.[1]

[1] الإذاعة الجزائرية، تقرير مخطط استثمار جديد لفترة خمس سنوات بقيمة 202 مليار دولار، 2014/08/26.ص2.

-بتتبع السياسة المالية المطبقة في الجزائر من خلال البرامج التنموية السابقة يتضح أنها سياسة مالية توسعية إلى حد كبير استهدفت بالدرجة الأولى تعزيز الظروف المعيشية للسكان، ويأتي بالدرجة الثانية انجاز مشاريع المنشآت القاعدية العمومية، والمعروف أن هذين القطاعين لا تأتيإيراداتهاإلى بعد فترة زمنية طويلة، ولقد تم إتباع السياسة المالية التوسعية بعد الطفرة التي شهدتها أسعار البترول في الارتفاع بداية 2001 وباعتبار أن الجزائر دولة مصدرة للبترول ويمثل نسبة 80%إلى 95% من صادراتها.

المبحث الثاني: تأثير الأزمات المالية على الاقتصاد الجزائري

لا يوجد اقتصاد مستقر بصفة دائمة وتختلف درجة تأثيرهعلى الدولة حسب طبيعة اقتصادها، والجزائر كغيرها من الاقتصاديات مرت عليها أزمات تأثرت بها.

المطلب الأول: طبيعة الاقتصاد الجزائري

تعتبر الجزائر دولة مصدرة للبترول الذي يمثل نسبة 95 % من صادراتها باعتبارها المادة الولية الأكثر استغلالا في الجزائر.ولا جدال إن البترول يحتفظ بمركز اقتصادي أساسي ينافس كافة المصادر الطاقوية الأخرى، ومن ثم فهو يشكل المصدر الرئيسي للطاقة اليوم وكما كان سابقا. وتطلق صفة الدولة النفطية على بلد ما عندما:

- يكون منتجا ومصدرا صريحا لكميات هامة من البترول الخام كمادة أولية مهيمنة على الصادرات.

- عندما يعتمد الهيكل الاقتصادي والاجتماعي القائم بصفة أساسية على الربع البترولي، فعنصر إنتاج البترول وتصديره لا يعطي صفة "الدولة النفطية"، لأن هناك دولا منتجة ومصدرة للبترول أو الغاز ولا تعتبر دولا نفطية، مثل النرويج، هولندا، روسيا، لأن اقتصادياتها قائمة على تنويع النشاطات الاقتصادية وتتحكم في تكنولوجيا الاستغلال ولذلك فالجزائر بهذه الصفات تعتبر إحدى الدول النفطية، وهي أيضا أحد أعضاء منظمة الأوبك النشطين، مع إن الجزائر تمتلك ثروات طبيعية متنوعة يمكن أن تشكل روافد قوية للاقتصاد الوطني إلى جانب ثروة النفط.[1]

وتمتاز المحروقات الجزائرية بمميزات خاصة منها أن المحروقات الجزائرية لها القدرة على المنافسة الدولة ولها مناقشين في السوق العالمية وهي تملك خصائص معينة تجعلها بمنأى عن أخطار الإزاحة من السوق، إن قيمة أي منتوج معد أساسا للسوق في طل المنافسة الكاملة ترتكز على 3 مكونات أساسية هي: الآجال، التكلفة، الجودة، ومن خلال هذه المحددات يمكن إن نلاحظ في المحروقات الجزائرية الميزات التالية:[2]

أ- **ميزة الموقع الجغرافي:** (القرب من أسواق الاستهلاك)، قرب الجزائر من الأسواق الأوربية يعطيها أفضلية كبيرة، لقرب موانئها التصديرية من موانئ الاستقبال الأوربية وكذلك الأمريكية مقارنة بالدول المصدرة من الشرق الأوسط وآسيا، وهذا القرب يترتب عليه ما يسمى " بالقرب الناجم عن النقل يجعل منتجاتها البترولية والغازية في وضع تنافسي أفضل من بترول وغاز بلدان الشرق الأوسط.

ب- **ميزة نوعية النفط الجزائري:**إن النفط الجزائري يمتاز بنوعية جيدة مقارنة مع الكثير من أنواعالنفوط المصدرة من قبل دول الأوبك، فالبترول المستخرج من البئر الأولى في واد قطرين كان على درجة عالية من النقاوة حيث قدرت كثافته 0.830 وهو يشمل على 34% بنزين و24% عاز وال، و32% وقود التدفئة، و8% زيت، و1 % برانين كما أن أهم المنتجات البترولية المعروفة في الجزائر هي المكثفات المصاحبة لاستخراج الغاز الطبيعي وتعد من أجودأنواع النفط، ويمتاز بأنه أقل اشتمالا على الشوائب، وتعتبر الجزائر من أهم الدول المنتجة والمصدرة له.

المطلب الثاني: تأثير الأزمات المالية على أسعار البترول في الجزائر

حققت السوق النفطية العالمية في مطلع سنة 2000 ارتفاعا محسوسا لأسعار النفط،انعكست إيجابا على تطور الإيرادات النفطية لدول الأوبك عامة والجزائر خاصة، وبات من المؤكد أن

[1] موري سمية، " أثر تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية دراسة حالة الجزائر"، مذكرة ماجستير،-غير منشورة- كلية العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2010، ص139.

[2] عيسى مقليد، قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية، رسالة ماجستير-غير منشورة-، كلية العلوم اقتصادية، 2007-2008، ص ص41-42.

الجزائر لن تستطيع أن تتخلى على الاعتماد الكلي للمواد البترولية في دفع عجلة الاقتصاد الوطني، والجدول التالي يوضح تطور سعر البترول الجزائري.

الجدول رقم (4-2): تطور سعر البترول الجزائري (2000-2009)

الوحدة دولار أمريكي.

السنوات	2000	2001	2004	2005	2007	2008	2009
أسعار البترول	28.8	24.8	38.4	54.6	74.7	98.9	61.0

المصدر :من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقارير السنوية لبنك الجزائر,السنوات 2002/2003/2008/2010.

للتوضيحأكثرنستعرضمعطياتالجدولفيالشكلالتالي:

الشكل رقم (2-1):منحنى تطور أسعار البترول في الجزائر خلال الفترة (2000_2009).

الوحدة (دولار أمريكي)

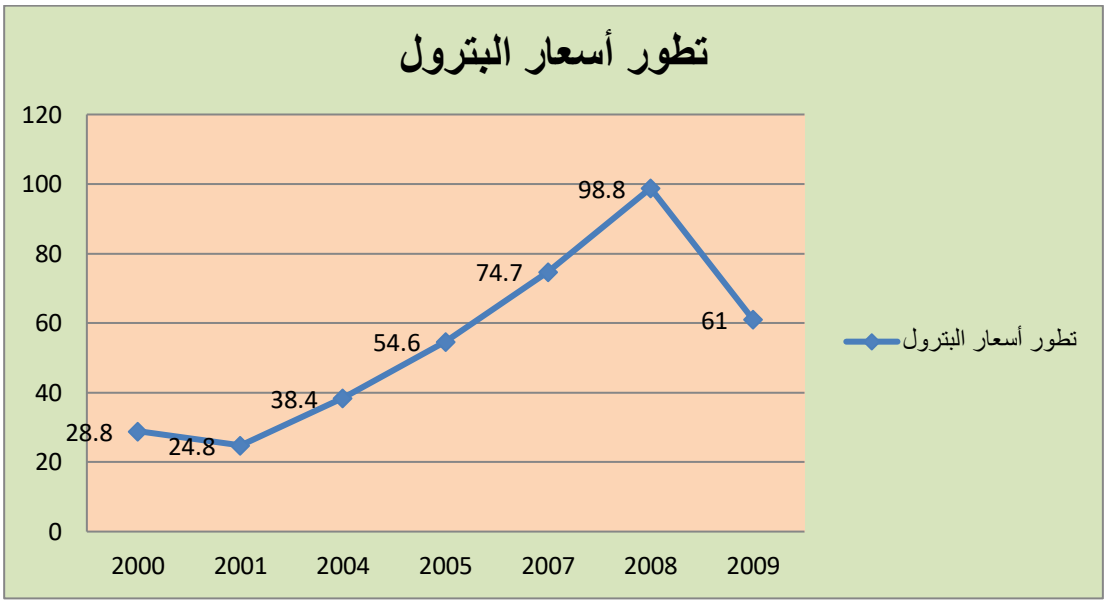

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (2-4).

نلاحظ من الجدول رقم (2-4) والشكل رقم (2-1)بلوغ أسعار النفط الجزائري مستويات قياسية منذ مطلع سنة 2000, وقد تطورت العوائد البترولية تطورا ملحوظا خاصة منذ سنة 2004 والتي عرفت 'بثورة أسعار النفط" ولقد سجلت أسعار النفط منذ سنة 2004 مستويات قياسية بلغت سقف 98 دولار للبرميل سنة 2008، ولكن إعصار الأزمة المالية العالمية كان له أثر واضحا على سوق النفط، فقد انهار سعر النفط الجزائري ليبلغ 61 دولار للبرميل سنة 2009.

ويرتبط تطور الجباية البترولية بتطور أسعار البترول, والجدول التالي يوضح تطور الجباية البترولية:

الجدول رقم(2-5): تطور إيرادات الجباية البترولية في الجزائر خلال الفترة (2009/2000)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004
إيرادات الجباية البترولية (مليار دج)	1173.237	956.389	942.904	1285.000	1485.700
السنوات	2005	2006	2007	2008	2009
إيراداتالجبايةالبترولية (مليارdج)	2267.800	2517.400	2711.800	4003.600	2412.700

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر, السنوات 2010/2008/2003/2002.

للتوضيح أكثر نستعرض معطيات الجدول في الشكل ا لتالي:

الشكل رقم (2-2): تطور الجباية البترولية في الجزائر خلال الفترة(2000-2009)

الوحدة(مليار دينار)

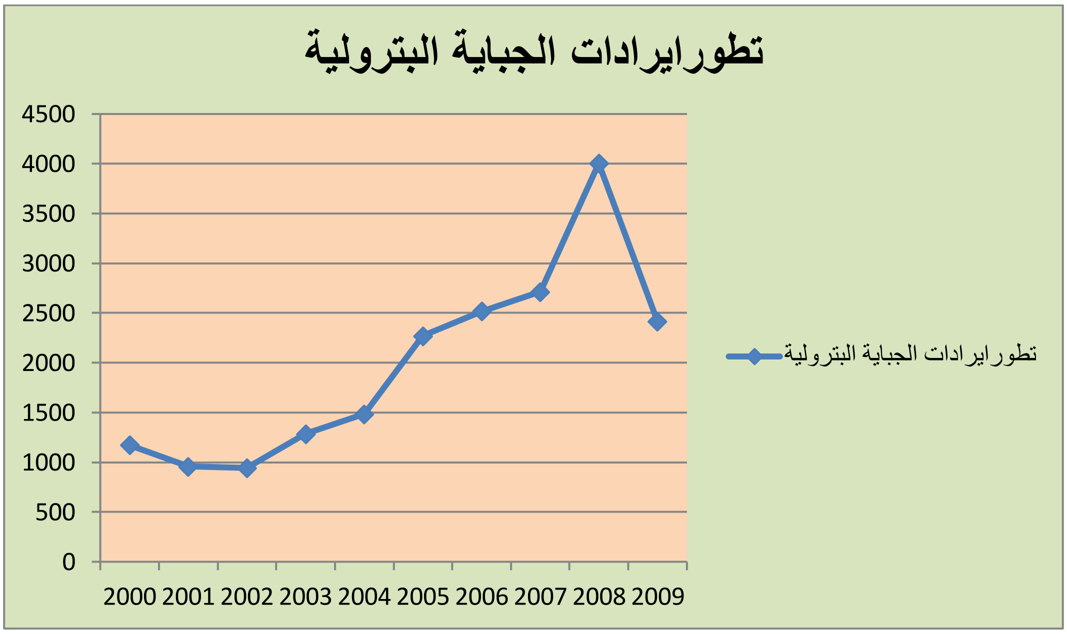

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (2-5).

نلاحظ من الجدول رقم (2-5) والشكل رقم(2-2) ارتفاع في الجباية البترولية التي تعتبر أساسا في تمويل الميزانية العامة للدولة حيث بلغت**956.389** مليار دينار سنة2001 لترتفع سنة 2005إلى**2267.800** مليار دينار ثم **4003.600** مليار دينار سنة 2008، مما شجع الجزائر على زيادة استخدام هذه الأموال لتنشيط الاقتصاد الوطني ودفع عجلة التنمية الاقتصادية. ومع كل هذه التوقعات حول الأزمة يجب على الدولة الجزائرية أن تتوخى الحذر وإعادة النظر في

استراتيجياتها الحالية، بالإضافةإلىإعادة النظر في طريقة بناء اقتصاد بعناصر أخرى أكثر فعالية، لأن هذا الواقع سيصطدم بإشكالية كبيرة خلال العشريات القادمة، خصوص أن الأسباب التي تجعل الاقتصاد الوطني غير مضمون على المدى البعيد، ترجع للتبعية المطلقة لأسعار المحروقات.

المطلب الثالث: تأثير الأزمة المالية لسنة 2008 على وضعية الاقتصاد الجزائري

يجمع الاقتصاديون على أن الأزمة المالية العالمية الراهنة هي الأخطر من نوعها منذ حوالي ستين سنة خلت. وفيما يلي سنتطرق إلى نبذة عامة حول الأزمة المالية العامية لسنة 2008, ومن ثمة إلى تأثير هذه الأزمة على وضعية الاقتصاد الجزائري.

أولا : نبذة عن الأزمة العالمية لسنة 2008

لقد ظهرت الأزمة المالية العالمية الراهنة في نهاية عام 2007 (شهر أوت 2007) في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث قامت البنوك والمؤسسات المالية جمع قروض عقارية بشكل كبير، بهدف تمويل حاجة المقترضين لشراء عقارات على اختلاف أنواعها، ويتميز هذا النوع من القروض بالمخاطرة العالية، لعدم وجود تدفقات نقدية متوقعة سواء للمقترض أو للممول، تمكن البنك الاعتماد عليها كمصدر لسداد القرض، لهذا السبب قامت البنوك برفع سعر الفائدة على هذا النوع من القروض، من أجل تحقيق أعلى عائد ممكن من القرض.[1]

ونتيجة الاستحقاق سداد هذه القروض، بدأ المقترضون في مواجهة مشكلة عدم المقدرة على السداد، بسبب ارتفاع قيمة التزاماتهم للبنوك، هذا ما أدى بالمختصين تسميتها أزمة الرهون العقارية، ليمتد تأثير الأزمة إلى الأسواق والمؤسسات الأساسية في النظام المالي بعد ارتفاع حالات التعثر عن السداد في سوق الرهون العقارية العالية المخاطر.

إن هذه الأزمة التي بدأت في الولايات المتحدة الأمريكية، لم تبق داخل أمريكا وإنما أصابت مختلف دول العالم، وإن كان ذلك بدرجات متفاوتة، تبعا لارتباط كل دولة بالاقتصاد الأمريكي وفي سبتمبر 2008 بدأت الأزمة المالية تنحوا منحنى عالمي، والتي اعتبرتالأسوأ من نوعها منذ الكساد الكبير سنة 1929، حيث امتدتإلى دول العالم لتشمل الدول الأوربية ،الدول الآسيوية، الدول الخليجية، والدول النامية، وبدأت ملامح ظهورها إلى العالمية ببروز العديد من المؤشرات التي تشير إلى تراجع الاقتصاد العالمي ككل، ومن جملة هذه المؤشرات، ارتفاع سعر النفط، فضلا عن ارتفاع معدلات التضخم العالمية مع تزايد معدلات البطالة، ثم الأزمة المالية الضاربة والتي أدت

[1] فتيحة حبشي، الأزمة المالية الحالية وانعكاساتها على الاقتصاد العالمي، الملتقى الدولي حول: أزمة النظام المالي والمصرفي وبديل البنوك الإسلامية، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية-قسنطينة ،2008. ص7.

إلى إفلاس العديد من المؤسسات المصرفية الكبرى، والمصارف التجارية في العديد من دول العالم مع إمكانية حدوث كساد عالمي.[1]

ثانيا : تأثير الأزمة المالية العالميةلسنة 2008على الاقتصاد الجزائري

لم الاقتصاد الجزائري يتأثر بنسبة كبيرة بالأزمة المالية العالمية مقارنة باقتصاديات الدول الأخرى، وذلك يرجع لعدة أسباب منها: [2]

- عدم وجود سوق مالي بالمعنى الفعلي في الجزائر.
- عدم وجود ارتباطات مصرفية للبنوك الجزائرية مع البنوك العالمية بالشكل الذي يؤثر عليها.
- انغلاق الاقتصاد الجزائري بشكل نسبي على الاقتصاد العالمي، وذلك أن الإنتاج الجزائري لا يعتمد على التصدير باستثناء المحروقات وذلك ما يجعله في مأمن من أي كساد قد يصيب الاقتصاد العالمي والكثير من الدول التي تعتمد على صادرات قد تتأثر بالركود والكساد في الدول المستهلكة لمنتجاتها.
- اعتماد الحكومة الجزائرية على موازنة بسعر مرجعي ليق كثيرا عن أسعار السوق وهذا ما يجنبها أي انعكاسات في حالة انخفاض أسعار البترول.

كما أفاد تقرير أعده صندوق النقد الدولي بعد إرساله خبراء اقتصاديون إلى الجزائر أن الأخيرة نجحت في حماية اقتصادها من تأثير الأزمة المالية، التي تعصف بالعالم وذلك من خلال قيامها بعدة إجراءات احترازية، ذكر التقرير منها الدفع المسبق لديونها الخارجية، والذي كان من نشأته إن يسبب للجزائر فاتورة غالية بعد ارتفاع أسعار الفائدة في السوق الدولية بفعل الأزمة، وكذا إجراءات اقتصادية فعالة كفتح المجال للاستثمارات الأجنبية بطريقة منتظمة ومنسجمة مع قدراتها الاقتصادية المحلية.[3]

والجدول التالي يوضح تطور المديونية الخارجية للجزائر:

الجدول رقم(6-2): تطور المديونية الخارجية للجزائر خلال الفترة (2000-2015)

السنوات	2002	2003	2004	2006	2008	2010	2012	2014	2015
إجمالي المديونية الخارجية (مليار دولار)	21.64	21.82	21.82	5.61	5.95	5.68	3.67	3.73	3.38

[1] طالب دليلة، عياد سيدي علي، مداخلة تحت عنوان الأزمة المالية الراهنة وأثرها على الاقتصاد الجزائري،ص8.
[2] مراحي البحري، تأثير الأزمات الاقتصادية الدولية على الاقتصاد الجزائري دراسة قياسية (1980- 2015)، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي،2016 -2017، ص88.
[3] كمال بن موسى، عبد الرحمن بن ساعد، الأزمة المالية العالمية الراهنة وتداعياتها على الاقتصاد الجزائري، ص13.

خدمة الدين (مليار دولار)	4.15	4.35	5.65	13.41	1.24	0.68	0.52	0.44	0.40

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير السنوية البنك الدولي, 2014/2010/2008/2006.

للتوضيح أكثر نستعرض معطيات الجدول في الشكل التالي:

الشكل (2-3):تطور المديونية الخارجية للجزائر خلال الفترة (2000-2015).

الوحدة (مليار دولار)

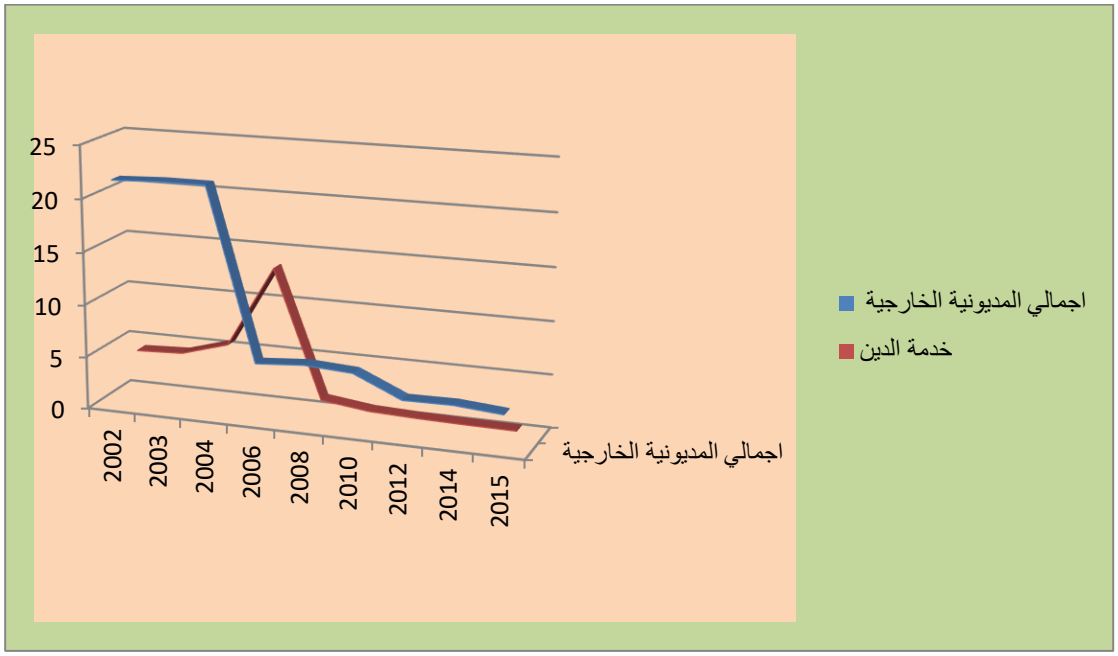

المصدر:من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم(2-6).

وكما هو ملاحظ من الجدول (2-6) والشكل رقم (2-3) أن المديونية الخارجية تعرف انخفاضا, وكان أهمه خدمة الدين الخارجي سنة 2008 حيث انتقل من 13.41 مليار دولار إلى 1.24 مليار دولار وهي قفزة فريدة من نوعها, وهذا جراء سياسة تسديد الديون المسبق, التي بطريقة غير مباشرة ساهمت في تقليل المخاطر الناجمة عن أزمة الرهن العقارية لسنة 2008.

ويمكن تلخيص تأثير الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الجزائري في انعكاسين، انعكاس سلبي وانعكاس إيجابي كما يلي:[1]

أ- الانعكاسات الايجابية: يترتب على الأزمة المالية العالمية بعض الانعكاسات الايجابية تجلب فوائد للاقتصاد الجزائري وذلك خلال ما يلي:

[1] سميرة نوي، تأثير الأزمة المالية على السياسة العامة (دراسة حالة الجزائر)، مذكرة الماستر، تخصص سياسة عامة والإدارة المحلية، كلية الحقوق، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013 ، ص ص 60-61.

- استفادة الجزائر من وضع الركود الاقتصادي العالمي الذي أدى إلى انخفاض الطلب الإجماليإلى انخفاض أسعار السلع والسوق العالمية وبما أن الجزائر تعتمد على الاستيراد لذلك فهي تستفيد من ذلك الوضع.

- انخفاض تكاليف الإنتاج يترتب عليها ديناميكية في الاستثمار مثل أسعار الحديد أي لإنعاش قطاع العقار.

- إمكانية عودة الأموال المهاجرة أو جزء منها نتيجة الشعور بعدم الأمان في حال إبقائها مودعة في البنوك بالدول الصناعية.

ب- الانعكاسات السلبية : يترتب على الأزمة المالية بعض الانعكاسات السلبية التي تحقق الاقتصاد الجزائري منها:

- أدى الركود الاقتصادي العالمي لانخفاض الاستثمارات بالتالي انخفاض الطلب على الطاقة مما يؤدي لانهيار أسعار المحروقات ويترتب عنه انخفاض حصيلة الصادرات واختلال التوازنات المالية.

- من آثار الأزمة المالية العالمية انخفاض السيولة وبالتالي صعوبة حصول المؤسسات على قروض بنكية لتمويل الاستثمارات الأجنبية في الجزائر.

- تؤدي إلىإفلاس العديد من المؤسسات وبقاء بعض المؤسسات الكبرى في السوق العالمية لاحتكار بسوق وتحكمها في الأسعار.

- أثرت الأزمة المالية العالمية على النمو الاقتصادي للجزائر فأدى لانخفاض أسعار البترول وزاد في تعطيل البرامج والمشاريع الحكومية التنموية.

ويمكن دراسة تأثير الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الجزائري من ناحية الإحصائيات حسب ما صرح به صندوق النقد الدولي كما يلي:[1]

- عند نهاية سنة 2007 قد تم تسجيل أرقام مرضية: فاحتياطات الصرف بلغت 110.18 مليار دولار (مقابل 77.781 مليار دولار في 2006) والديون الخارجية على المدى المتوسط والبعيد وصلت إلى 4.889 مليار دولار أي حوالي 3.6 % من الناتج الداخلي الخام.

- كما سجل ميزان المدفوعات فائضا قدر ب (29.09+) مليار دولار وبلغ صندوق ضبط العائدات 4.537 مليار دينار، أي حوالي63 مليار دولار والديون العمومية الداخلية في انخفاض مستمر.

- النمو الإجمالي في الجزائر قد استقر في نسبة 5 % بسب انخفاض الإنتاج من المحروقات مشيرا إلى أن النمو خارج المحروقات قد حقق نسبة 6% سنة 2007، وبالنسبة لسنة 2008 أشارت النسبة 25% من الناتج المحلي الخام كما ارتفع الناتج الداخلي الخام للفرد في البلاد إلى 3968 دولارا سنة 2007 مقابل 3478 دولارا سنة 2006.

[1] مراحي البحري، مرجع سبق ذكره، ص ص 89 – 90.

- وتجدر الإشارة أيضا إلى أن مجمل موارد الاقتصاد ارتفعت في 2007 بنسبة قدرها 3.9 % منها 2.6% تعود إلى نمو الناتج الداخلي الخام و1.3%إلى الاستيراد، ويليه الاستيراد طلب الداخلي المتزايد، في حين أن قدرات الإنتاج المحلية ليست مستقلة بالقدر الكافي، ونذكر هنا بأن الاستيراد ارتفع في 2007 ووصل إلى 27 مليار دولار مقابل 20.31 مليار دولار في 2006.
- تزايدت نسبة الاستثمار في 2007 ب 10% أغلبها ساهمت فيها الدولة، في حين لا يزال المستثمرون الخواص سواء جزائريين أو الأجانب ينوون الاستثمار ومناخ الأعمال غير مشجع.
- إنالارتفاع الزائد للنفقات العمومية وخاصة النفقات الخاصة بالاستثمارات العمومية في المعدات تسببت في زيادة المسار التضخمي المستورد بسبب ارتفاع الأسعار خاصة أسعار المنتجات الغذائية في السوق العالمية.
- من الرغم أن الجزائر بفضل سياستها الاحترازية للمستقبل ستضمن تمويل مشاريعها التحتية إلا أنها مازالت تعاني من مشاكل واضحة، على غرار ارتفاع البطالة بين الشباب والاعتماد الكبير للاقتصاد على المنتجات البترولية.

المبحث الثالث: الأزمة المالية في الجزائر خلال الفترة (2014-2017)

تعرضت أسعار البترول لتقلبات حادة خلال فترات متقاربة نسبيا، خاصة منذ جوان 2014 والتي عرفت فيها بعض المؤشرات الاقتصادية تذبذبا كبيرا، مما يؤكد وجود علاقة بين تقلبات أسعار النفط والاستقرار الاقتصادي في الجزائر.

المطلب الأول: أسباب انخفاض أسعار النفط في الجزائر سنة 2014

هناك مجموعة من العوامل التي فرضت ضغوطا خافضة لأسعار النفط وهذه العوامل تعد عالمية أثرت بطبيعة الحال على النفط الجزائري وأهمها:[1]

1-**ظهور إنتاج النفط الصخري:** الذي أتاحته تكنولوجيا التكسير الهيدروليكي والحفر الأفقي، وقد أضاف هذا المصدر الجديد حوالي 2.4 مليون برميل يوميا إلى سوق النفط الخام، مما ساهم في حدوث تخمة من المعروض العالمي.

2-**التغيير في السلوك الاستراتيجي لمنظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك):** شهدت الفترة الأخيرة تغيرا في السلوك الاستراتيجي للمنظمة من خلال تركيزها على الحفاظ على حصتها السوقية على حساب الأسعار، وهذا القرار جاء على عكس تماما مما قامت به المنظمة خلال فترة الأزمة المالية العالمية (2008-2009) عقب انهيار أسعار النفط، حيث خفضت من الإنتاج مما ساعد على انتعاشها مجددا.

[1] أوزان حسين، كرفاح أسماء، آفاق أسعار النفط وانعكاساته على الاقتصاد الجزائر بعد صدمة 2014 ،مذكرة لنيل شهادة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجيلالي بونعامة بخميس مليانة، 2017، ص ص 22-23.

3-**الزيادة المتوقعة في الصادرات الإيرانية:** وهذا بعد رفع العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها من الغرب بعد التوصل على الاتفاق النووي بينهما، حيث تستعد إيران لتصدير 26.1 مليون برميل يوميا بداية من 2016، وهو ما يعني زيادة في تخمة المعروض العالمي.

4-**تراجع الطلب العالمي وخاصة من الأسواق الصاعدة:** كالصين التي تستهلك لوحدها ثلثي الارتفاع الحاصل في الاستهلاك العالمي من البترول، فقد شهدت في الآونة الأخيرة صعوبات اقتصادية تمثلت في انهيارا كبيرا في صادراتها واستثماراتها التي تمثل ثلثي (3/2) نتاجها المحلي الإجمالي.

5-**الهبوط المتواصل في استهلاك النفط في الولايات المتحدة:** خاصة في ظل الاستعاضة عنه ببدائل أخرى.[1]

6-**ارتفاع إنتاج الولايات المتحدة:** فقد ارتفع الإنتاج الأمريكي بمقدار الضعف تقريبا خلال ست سنوات الماضية، ولا توجد إشارةإلى أن هبوط الإنتاج بالولايات المتحدة يكفي حاليا لرفع الأسعار عام 2016.[2]

7-**ارتفاع سعر الصرف:** ويعتبر ارتفاع سعر الدولار أيضا من أسباب ضعف الطلب على النفط، ذلك أن برميل النفط مقوم بالدولار مما يجعل سعره أعلى لمستخدمي العملات الأخرى.[3]

المطلب الثاني: المؤشرات الاقتصادية في ظل الأزمة المالية 2014-2017

حتى الآن لم تؤثر أسعار النفط المنخفضة على النمو في الجزائر إلا بصورة محدودة، وهذا نظرا لوجود هوامش احتياطية وقائية في ماليتها العامة أو ما يعرف " بصندوق ضبط الإيرادات " الذي أنشأته عام 2000 مع انطلاق فترة طفرة أسعار النفط، قد بدأت الآن تستخدم هذه الاحتياطات لدعم النشاط الاقتصادي.

رغم ذلك هناك تأثيرات غير مرغوبة لتراجع أسعار النفط على الاقتصاد الوطني أهمها:[4]

1-**انخفاض في إيرادات النفط:** فقد تراجعت مدا خيل صادرات النفط في الجزائر بحوالي النصف تقريبا، حيث لم تسجل في سنة 2015 سوى 35.27 مليار دولار مقابل 91.14 مليار دولار العام الماضي، أي بانخفاض قدره 47.45 بالمائة، ووفق هذه الإحصائيات التي تمثل الفترة من جانفي إلى ماي 2016، فإن صادرات المحروقات تمثل ما نسبته 93% من الصادرات الإجمالية للجزائر بعدما كانت 97%.

[1] عبد الحميد مرغيت، يوم دراسي تحت عنوان " تداعيات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري والسياسات اللازمة للتكليف مع الصدمة "، جامعة جيجل، الجزائر، ص ص 1-2.
[2] تقرير حول " أربعة أسباب رئيسية لهبوط أسعار النفط، 2019/05/28، 14:12، http://www.aljaeera.net/news/ebusiness.
[3] نفس المرجع.
[4] عبد الحميد مرغيت، مرجع سبق ذكره، ص ص 3- 4.

2-**خسائر كبيرة في أرصدة المالية العامة:** حيث تضاعف عجز المالية العامة تقريبا ليعمل إلى 16% من إجمالي الناتج المحلي في 2015، وقد زاد اتساع هذا العجز في عام 2016 حيث سجل الميزان التجاري الجزائري عجزا بقيمة 9.8 مليار دولار خلال خمسة أشهر الأولى ل 2016 مقابل 7.33 خلال الفترة نفسها من 2015 أي بارتفاع في العجز ب 35.5 بالمائة حسب معطيات المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصاء التابع للجمارك.

3- لمواجهة الانخفاض في المداخيل النفطية والوفاء بالنفقات العامة لجأت الحكومة إلى صندوق ضبط الإيرادات، الذي انخفضت موارده بشكل حاد، حيث تراجع ب 6.714 مليار دج في الفترة الممتدة بين نهاية يونيو 2014 ونهاية يونيو 2015 أي انخفاض ب 33.3 %على مدى 12 شهر فقط.

4-**عجز في الحسابات الخارجية:** حدث اتساع حاد في عجز الحساب بلغ 78.7 مليار دولار في النصف الأول من 2015، وهذا بسبب تراجع الصادرات وارتفاع الواردات وتبعا لذلك انخفضت نسبة تغطية الصادرات للواردات إلى 71% .

5-**انخفاض احتياطات الصرف:** بمقدار 35 مليار دولار في سنة 2015 لتبلغ 143 مليار دولار، مقارنة بمستوى الذرة الذي بلغ 194 مليار دولار في 2013.

وفي مايلي سنعرض أهم المتغيرات الاقتصادية التي أثرت فيها الأزمات المالية في الجزائر بغرض تحليلها واستنباط النتائج:

الجدول رقم:(7-2):تطور الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر 2014/2007

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي	معدلنموالناتجالمحليالإجمالي%
2007	9306.2	9.2
2008	10993.8	18.1
2009	9968	-9.3
2010	11991.6	20.3
2011	14526.6	21.1
2012	16115.4	10.9
2013	16569.3	2.8
2014	17205.1	3.8

المصدر:من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر للسنوات 2014/2010/2005/2002:.

نلاحظ من الجدول رقم(2-7) انه هناك تذبذب واضح في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2007-2014, حيث تراوح هذا المعدل بين (-9.3%) كأدنى مستوى له سنة 2009,وهذا بسبب الأزمة العالمية التي مست الاقتصاد العالمي, وسجل(21.1%) كأعلى مستوى له سنة 2011, جراء تطبيق برنامج إنعاش النمو الذي جر أساس الطلب الداخلي المدعم بزيادة الموارد سنة 2010, ولكنه عرف تراجعا سنتي 2013 -2014 بنسبة 2.8% و3.8% على التوالي, وهذا راجع إلى الركود الذي يعيشه قطاع المحروقات نتيجة انخفاض أسعار البترول.

الجدول رقم (2-8):تطور مكونات الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 2014/2007

البيان	المحروقات	الفلاحة	الصناعة	بناء وإشغال عمومية	خدمات خارج الإدارة العمومية	خدمات الإدارة العمومية
2007	4089.3	704.2	463.7	825.1	1910.7	782.4
2008	5000.1	722.8	483.0	967.8	2189.3	1034.3
2009	3109.1	931.3	570.7	1094.8	2349.1	1197.2
2010	4180.4	1015.3	617.4	1257.4	2586.3	1587.1
2011	5242.1	1183.2	663.8	1333.3	2862.6	2386.6
2012	5336.4	1421.7	728.6	1491.2	3205.6	2654.4
2013	4968..50	1627.8	765.5	1620.2	3827.4	2524.5
2014	4657.8	1771.5	837.0	1794.0	4191.0	2715.4

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر, التطورات الاقتصادية والنقدية السنوات2010-2014.

للتوضيح أكثر نستعرض معطيات الجدول في الشكل التالي:

الشكل رقم (2-4): دائرة نسبية لمكونات الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 2007-2014

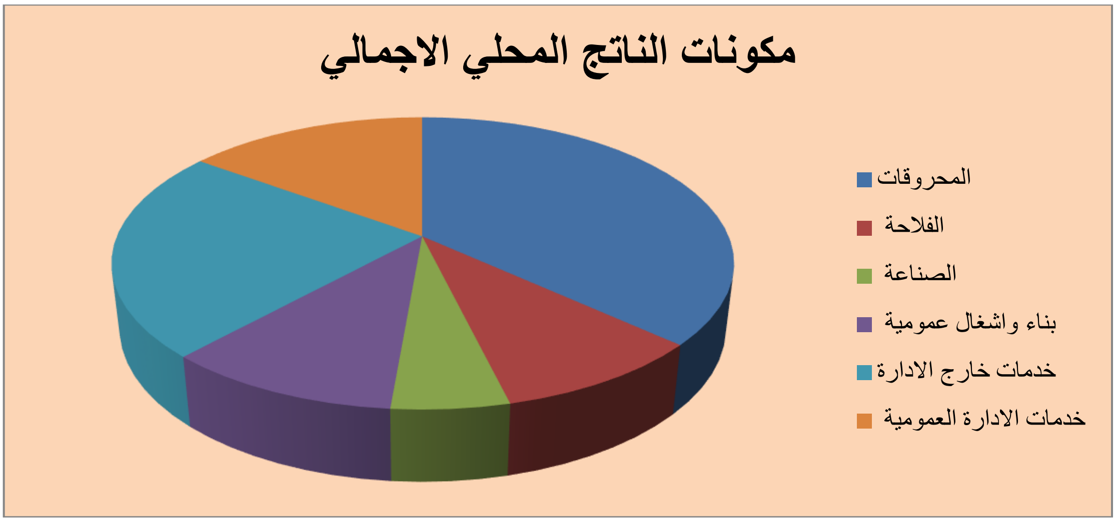

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (2-8).

يلاحظ من الجدول رقم (2-8) والشكل رقم (2-4)إن قطاعي البناء الأشغال العمومية والصناعة قد حققتا آداءات متواضعة بزيادة في قيمتهما المضافة، حيث أن نقطة الضعف الرئيسية لأداء الاقتصاد الوطني خارج المحروقات تبقى متمثلة في القطاع الصناعي, لذي كانت نسبته المتوسطة خلال الفترة

2%,وبذلكفإنمساهمةالقطاعالصناعيفيالناتجالمحليالإجماليتبقىمتذبذبةوضعيفةنسبياعلى الرغممنأنهذاالقطاعيعتبرالمحركالرئيسيللنموالمستدامفيمختلفالاقتصادياتالمعاصرة, كما تمت ملاحظة أنهيكلالناتجالمحليالإجماليخارجالمحروقاتبهيمنةالخدماتالمسوقةوخدماتالإدارات العمومية،كما حققت ثلاث قطاعات نموا ايجابيا وأفضل من النتائج التي حققتها في سنة 2007, في الوقت لذي يتواجد فيه قطاع الفلاحة في حالة ركود, لقدتواصلالتراجعفينموقطاعالمحروقاتلسنتي 2013 و 2014
،وهومايمكناعتبارهتدهورا,حقيقيانظرالفقدانمايزيدعنربعقيمتهالمضافة،فلمتعدتدرالمحروقاتسوى 29 %,منتدفقالثروةوتساهمسلبافيالنمو.

منخلالماسبقيتضحأنهيكلالناتجالمحليالإجماليفي الجزائر يعتمد على قطاع المحروقات.

الجدول رقم (9-2):تطور ميزان المدفوعات ومكوناته في الجزائر خلال الفترة (2007-2014)

الوحدة : مليار دولار

السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
رصيد ميزان المدفوعات	29.55	36.99	3.85	15.32	20.14	12.05	0.13	-5.88
رصيد الميزان التجاري	30.54	34.45	0.14	12.4	17.76	12.48	1.13	-9.27
رصيد العمليات الرأسمالية	-0.99	2.54	3.45	3.17	2.37	-0.36	-1.02	3.39

المصدر:من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

-صندوق النقد العربي الموحد, التطورات الاقتصادية والاجتماعية, التقرير السنوي للسنوات 2009 إلى 2015, أبو ظبي, الإمارات.

يلاحظ من الجدول السابق إن الاتجاه العام لتطور ميزان المدفوعات والميزان التجاري متوافقات, إما ميزان العمليات الرأسمالية فتغيراته مستقلة تماما عن ميزان المدفوعات, وهذا ما يؤكد لنا بأن ميزان المدفوعات يتغير حسب تغير الميزان الجاري (حركة السلع والخدمات) أما حركة رؤوس الأموال فليس لها أي تأثير على تغيرات رصيد ميزان المدفوعات.

كما أن رصيد ميزان المدفوعات خلال فترة محل الدراسة يتميز برصيد موجب رغم الرصيد السالب لميزان العمليات الرأسمالية نتيجة تسديد خدمات الديون الخارجية, ولكن رغم الرصيد الموجب إلا انه متذبذب, حيث بلغ أكبر قيمة له سنة 2008, إذا بلغ 36.99 مليار دولار لينخفض إلى 3.85 مليار دولار سنة 2009 وذالك بعد سنة فقط, ويرجع ذلك إلى نتيجة الانخفاض

المحسوس لأسعار البترول من 99.99 دولار للبرميل سنة 2008الى 62.2 سنة 2009, وهذا ما يؤكد لنا عدم القدرة على التحكم في توازن ميزان المدفوعات من قبل السلطات الجزائرية, فهو يتغير وفق عوامل خارجية متعلقة بالطلب والعرض على النفط في الأسواق العالمية.

الجدول رقم (10-2): تطور النمو الاقتصادي (%) في الجزائر خلال الفترة (2007-2017)

السنوات	النمو الاقتصادي%
2007	3
2008	2.4
2009	2.1
2010	3
2011	2.4
2012	2.6
2013	2.8
2014	3.8
2015	3.9
2016	3.6
2017	2.9

المصدر:البنك الدولي http://dataalbnkaldwli.org/country/algeria تاريخ الاطلاع2019/06/2.

يلاحظ من الجدول رقم (10-2) انه هناك تذبذب واضح في معدلات النمو الاقتصادي, حيث يتراوح بين نسبة 2.1%كأدنى نسبة له سنة 2009، و3.9 % كأعلى نسبة له سنة 2015، بالرغم أن النفقات في تزايد مطرد، مما يفسر غياب أثر المضاعف الإنفاق، ويمكن القول أنالإنفاق سبب هذا التذبذب أساسا يعود إلى النمو غير المطرد للقيمة المضافة لقطاع المحروقات.

القول أن الجزائر دولة تستهلك أكثر مما تنتج وأن اقتصادها يعتمد كليا على النفط والغاز، وأنها عرفت انخفاضا في الإيرادات من صادرات المحروقات عام 2014، لم تتوقعه الحكومة الجزائرية، مع تأثير قليل في سياسات التنمية، وفي عام 2014 أدى الأمر بالفعل إلى فقدانها نحو 40% من الإيرادات المتوقعة، ونفس بخصوص ما يتعلق بنسبة 2016، ولذلك الأمر يتعلق بصدمة تؤدي إلى الحاجة إلى تغيير سياسات التنمية، والى برنامج تقشف عاجل.

ولكن حتى الآن لم تؤثر أسعار النفط المنخفضة على النمو في الجزائر إلا بصورة محدودة، وهذا نظرا لوجود هوامش احتياطية وقائية في ماليتها العامة أو ما يعرف " بصندوق ضبط

الإيرادات " الذي أنشأته عام 2000 مع انطلاق فترة طفرة أسعار النفط، قد بدأت الآن تستخدم هذه الاحتياطات لدعم النشاط الاقتصادي.

المطلب الثالث: دور السياسة المالية في علاج أهم الاختلالات الاقتصادية

لمواجهة الاختلالات الاقتصادية التي مست الاقتصاد الجزائري جراء صدمة انهيار أسعار النفط لسنة 2014، اتخذت السلطات الجزائرية مجموعة من الإجراءات بغرض ضبط أوضاع المالية العامة وتجديد أثر الصدمة على النمو الاقتصادي، شملت الإجراءات ما يلي:[1]

كخط دفاع أول، استخدمت الحكومة الفوائض الموجودة في المالية العامة والمتاحة في صندوق ضبط الإيرادات للحد من أثر تراجع أسعار النفط على النمو.

1-سمحت الجزائر بانخفاض سعر الصرف، كإجراء لرفع حصيلة مداخيل النفط المقومة بدولار الأمريكي عند تحويلها إلى الدينار الجزائري، فعلى سبيل المثال قام بنك الجزائر بالسماح للدينار بالانخفاض ب 25 بالمائة مقابل الدولار الأمريكي وب 6.9 بالمائة مقابل اليورو خلال عام 2015، والغرض من وراء ذلك هو الحد من الطلب على الواردات وتقليل الضغوط على الاحتياطات الدولية.

2-اتخذت تدابير حاسمة في موازنة عام 2017/2016 لتكريس مسار الضبط المالي عبر إحراز مزيد من التقدم في ترشيد الإنفاق، وخفض التكاليف التي تتحملها المالية العامة وتحقيق وفرات، حيث انخفضت نفقات ميزانية 2016 مقارنة بعام 2015 بنسبة 8.8%، كما انخفض تقدير ميزانية التسيير بنسبة 3.3%، وانخفضت ميزانية التجهيز بنسبة 16%، وقد شملت تدابير التقشف الإلغاء التدريجي للنفقات غير متكررة عبر تخفيض الاستثمار العمومي (تجميد مشاريع تراموای ومستشفيات...) وتقليص الواردات مع فرض رخص الاستيراد على منتجات منها السيارات والاسمنت، وخفض التوظيف في القطاع العام وتفعيل عملية الإحالة على التقاعد بعد سن 60 سنة، وفي جانب الإيرادات العامة أقرت موازنة 2016 و2017 رفع بعض الرسوم شملت أساسا الرسم على القيمة المضافة على استهلاك الكهرباء والمازوت، وفرض حقوق جمركية ب 15 % على أجهزةالإعلام الآلي المستوردة.

3-توجد بعض الإشارات الايجابية من خلال التزامات الحكومة الأخيرة، وخصوصا فيما يتعلق بإصلاح آلاف المؤسسات العمومية التي يقلب العجز على أكثرها.[2]

[1] عبد الحميد مرغيت، مرجع سبق ذكره، ص ص 4-6.
[2] المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسات، مرجع سبق ذكره، ص 128.

ملخص الفصل:

إن السياسة المالية المنتهية من طرف الاقتصاد الجزائري خلال الفترة المدروسة، في سياسة مالية توسعية بحتة تم إنفاق الملايير الدولارات، حيث لم تعمل هذه الأخيرة على تطوير الاقتصاد الوطني وتحريك الآلة الإنتاجية بالقدر الكافي الذي يتناسب مع حجم الإنفاق المبرمج، إذ لم يتم إنشاء مؤسسات وشركات تعمل على خلق القيمة المضافة، بل جل البرامج التنموية، أدت معظمها إلى تحسين الخدمات الاجتماعية والمعيشة للسكان.

تعتبر الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 من أكثر الأزمات التي أثرت على اقتصاديات دول العالم، إلاإن الجزائر لم تتأثر بنسبة كبيرة، نظر لكون العلاقات الجزائرية معزولة عن السوق المالية والمصرفية الدولية، وان كان للأزمة المالية تأثير بطريقة غير مباشرة، ولكنها نجحت في حماية اقتصادها من تأثير الأزمة المالية ويرجع ذلك بشكل رئيسي إلى الدفع المسبق لديونها الخارجية، وكذا إجراءات اقتصادية فعالة كفتح المجال للاستثمارات الأجنبية بطريقة منتظمة ومنسجمة مع قدراتها الاقتصادية المحلية.

تعتمد الجزائر لما نسبته 65%, على الريع النفطي في إعداد الميزانية العامة, وهذه السياسة غير آمنة حيث أن التغيير في سعر النفط يؤثر على المصدر الرئيسي في تمويل الموازنة العامة، كما حدث في سنة 2014 وذلك لأسباب عالمية أدت إلى تدهور سعر النفط حتى يومنا هذا مما أثر على الاقتصاد الجزائري بصورة كبيرة وذلك لأن الحكومة الجزائرية لم تستغني على هذه المادة كمصدر رئيسي والبحث عن مصادر اقتصادية بديلة كسياحة، الخدمات والفلاحة.

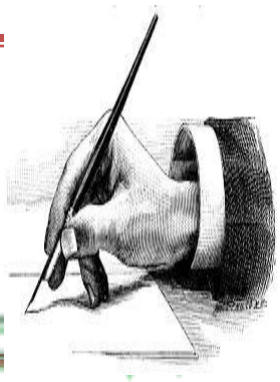

الخاتمـــــــــــــــــة العامـــــــــــــــة

عملنا في هذه الدراسة على الوصول إلى دور السياسة المالية في الحد من الأزمات المالية, وذلك من خلال التطرق إلى مفاهيم كل من السياسة المالية, والأزمات المالية, ثم إسقاط ذلك على الاقتصاد الجزائري في الفترة 2007-2017. حيث أن طبيعة الأزمات المالية التي تعرض لها

الاقتصاد الجزائري, متعلقة بانهيار أسعار البترول في الأسواق العالمية. وانطلاقا من التساؤلات المطروحة في المقدمة العامة, وبعد تحليل الموضوع في فصلين, تمكنا من الوصول إلى جملة من النتائج والتوصيات تلخصها في النقاط التالية:

نتائج اختبار الفرضيات:

فيما يخص الفرضية الأولى والتي مضمونها أن أهمية السياسة المالية تتمثل في تحقيق الاستقرار الاقتصادي, **فهي ضعيفة**, فبالإضافة إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي توجد أهميات أخرى للسياسة المالية تتمثل في: -التخصيص الأمثل لموارد المجتمع-التوزيع العادل للثروة والدخول, ولا تتحقق هذه الأهمية إلا عن طريق الاستخدام المناسب والمنسجم لأدوات السياسة المالية.

فيما يخص الفرضية الثانية التي مضمونها انه توجد علاقة بين السياسة المالية والأزمات المالية, **فهي صحيحة**, لأن السياسة المالية أداة من الأدوات الفعالة في تخطي الأزمات المالية.

أما الفرضية الثالثة **فهي صحيحة** فالجزائر تتبع سياسة مالية توسعية خلال الفترة محل الدراسة.

النتائج العامة:

من خلال التطرق إلى مفهوم السياسة المالية وأدواتها وأهميتها توصلنا إلى ما يلي:

- إن للسياسة المالية مكانة هامة في السياسة الاقتصادية المعاصرة, وأصبحت أداة للتوجيه والإشراف على النشاط الاقتصادي.
- رغم تعدد الأسباب التي تؤدي إلى ظهور الأزمات إلا أنها أن هناك قاسم مشترك بين العديد من الأزمات المالية والمتمثل في توسيع المنح الائتمانية –التدفقات الكبيرة لرؤوس الأموال- وانهيار أسعار الموارد في الأسواق العالمية .
- طبيعة الأزمة المالية التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري هي انهار أسعار البترول في الأسواق العالمية, نظرا لكونها دولة نفطية تنتج وتصدر النفط, وتعتمد على ما نسبته 97% من إيراداته في تمويل الميزانية العامة.
- ارتفاع كبير في النفقات العمومية في الجزائر خلال الفترة محل الدراسة راجع إلى السياسة التوسعية المتبعة .
- الاقتصاد الجزائري اقتصاد هش لا يعتمد على عنصر التنويع.

الاقتراحات

للخروج من الأزمة الحالية التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري ارتأينا اقتراح ما يلي:

- تشجيع الصادرات خارج المحروقات عن طريق منح مزايا للمستثمرين وتشجيعهم على التصدير للخارج.

- العمل على ترشيد النفقات العامة والتركيز على القطاعات التي تعمل على خلق القيمة المضافة .
- البحث على بدائل اقتصادية جديرة بأن تنهض بالاقتصاد الجزائري, وهذه البدائل موجودة, نظرا لما تتمتع به الدولة الجزائرية من ثروات في جميع القطاعات أهمها السياحة والفلاحة.

آفاق البحث:

تناول هذا الموضوع دور السياسة المالية في الحد من الأزمات المالية في الجزائر خلال الفترة 2007-2017, وبالنظر إلى ما تم التوصل إليه نرى أن البحث لا يتضمن جميع التفاصيل المتعلقة بالموضوع, ويمكن أن يحتوي بحوث أخرى مثل:

-دور سياسة الإنفاق العام في علاج الأزمات المالية.

-أهمية صندوق ضبط الإيرادات في تجنب أثار انخفاض أسعار البترول في الجزائر .

-أثر الأزمات المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر.

تَمَّ بِحَمْدِ اللَّهِ

الملخص:

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على كل من السياسة والأزمات المالية, و إبراز دور السياسة المالية في الحد من تأثيرات الأزمات المالية على الاقتصاد الجزائري, وقد قمنا بطرح الإشكالية التالية: ما هو دور السياسة المالية في الحد من الازمات المالية في الجزائر خلال الفترة (2007_2017), وللإجابة على هذه الاشكالية قسمنا الدراسة الى فصلين. وتم التوصل إلى أن للسياسة المالية مكانة هامة في السياسة الاقتصادية, فهي أداة للتوجيه والإشراف على النشاط الاقتصادي, كما تم التوصل إلى أن طبيعة الأزمة المالية التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري هي انخفاض أسعار البترول في الأسواق العالمية, نظرا لكونها دولة نفطية تنتج وتصدر النفط, وتعتمد على ما نسبته 97% من إيراداته في تمويل الميزانية العامة.

الكلمات المفتاحية: السياسة المالية، الأزمات المالية، أسعار النفط، النفقات العامة، الاقتصاد الجزائري.

Abstract:

this study aims to knon,tho strategy and financial profu en and to shuom the role of financial to fiscor or to stop ttre un flinenss on tte alederian econoumy py ask question (problemolic): what is the role of financial stoatecgy to linit the economic problem in Algeria betwieenn 2007- to answer on this question we divide the search into : tntroduction, two parties and the end, so to we find that : the financial stategy has important ploce , in modern economic stategy , and it becomes the way of upervising om economic activity , and we find that mature of financine of oil s prisess in in international mareting taking in consederation its natur of being contry of esportin the oil and it depond on the perontry of espoting the oil and it depond on the perontagof 97% of incomes in seppling the general fanamcial strategy

key words: financial strategy, financial proflem, general suppling.